إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام إلى الأ

إلى الأمام

مجلّة سياسية فكرية مغربية

تصدر مؤقتاً مرّة كلّ شهرين

العدد
4
نونبر
1992

نهدي هذا العدد إلى كلّ شهداء الشعب المغربي
من أجل الحرّية والكرامة

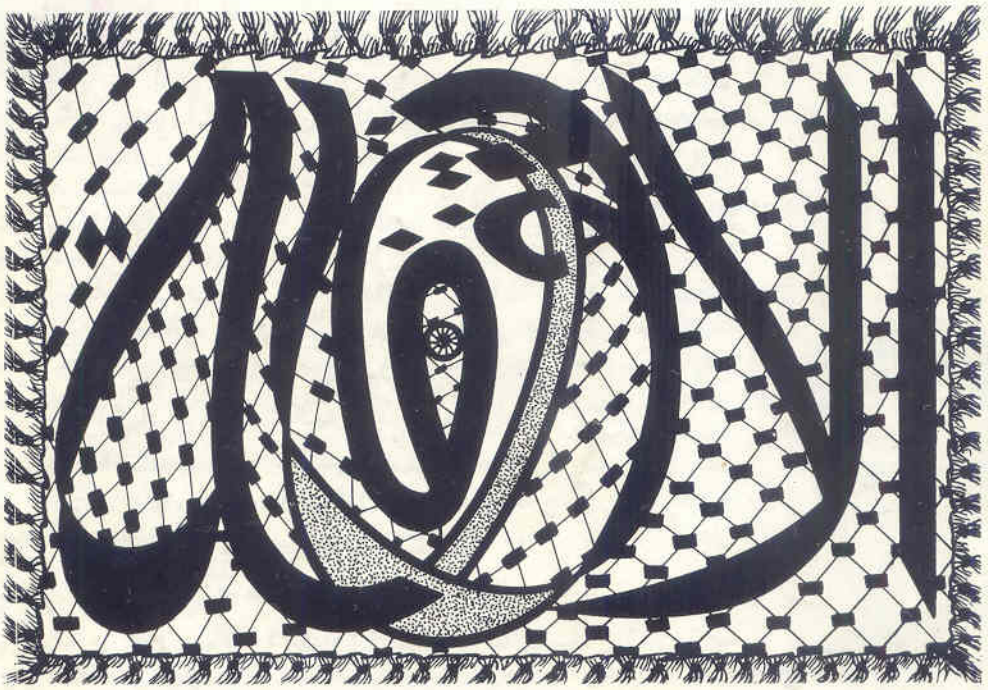

يرفعون علم الثورة والكرامة
و ينشدون الإنسان

الشهداء صامدون... الشهداء واقفون...

لن نترك الخندق ومن عيونهم سنغرف الصمود

وُلد كل واحد منهم في زمان مختلف...
وُلد كل واحد منهم في مكان مختلف.
وكأنهم خيولا تشيد معالم تاريخ هذا الشعب... تاريخ هذا الوطن في عمق ثوراته... والإنتفاضات.
وكأنهم طيورا من الرعد تضع أعمدة صرح هذا الشعب... هذا الوطن على أنقاض مساقات آلامه... والعذابات.
وفي كل واحد منهم ينتصب، شامخا كالصخر شهيدين أوثلاث:
زروال يحمل في ذاته /إسمه زبيدة...يحمل الدربدي والبربيري... رحّال وكذلك كربنة.
سعيدة المنيهي تحمل في ذاتها/إسمها عمر... عبابو... السعدية السعداوي... حمامة وكذلك العيدي.
وأمين... أمين الأمانة أمين التهاني يحمل دهكون، بلهواري... يحمل المسكيني والأجراوي... يحمل المهدي.
كل واحد منهم يحمل شهيدين أوثلاث...وعلى قدم المساواة:

لافرق بين شهيد وشهيدة...
لافرق بين من ينتمي لحزب أو نقابة...
لافرق بين الريفي والجبلي أو من يأتي من سهول الشرق أو أحياء المدينة...
جسد كل واحد منهم ينبض في قبر... لكن ذهنهم في خندق واحد وكأنهم جنود على قيد الحياة...
مع الشعب ومن الشعب...
فكرهم فضيحة ضد القهر... فضيحة ضد الجريمة.
كلماتهم غضب... حجر في وجه البوليس... في وجه اضطهاد المرأة... وفي وجه السلطان
رمز العبودية.
والشوارع حولهم تهتز، فيها العبيد يتحولون إلى أحرار يرددون القسم:
الموت أو الحرية...
و يرفعون علم الثورة والكرامة وينشدون الإنسان.

لم يموتوا مثلما أراد لهم الطغاة... فلقد مروا من نفس الطريق:
نفس النفق الأسود لكنهم كلهم بصقوا في وجه الطغيان
نفس أدوات التعذيب لكنهم صمدوا في وجه الجلاد
نفس القيود والأغلال وكلهم صفعوا وجه السجان.
مروا من نفس الطريق وهذا الطريق شاهد:
فمنهم من ترك رسما أو قصيدة...
ومنهم من ترك طفلا أو وصية
ألوان وفرح... ودمعة.

أحرار وكأنهم على قيد الحياة يلوحون بالأفق الجميل... بالأمل الوهاج كاللون الأحمر كفجر غدنا المشرق كحلم المستقبل...
وينشدون: العمال النساء...ينشدون نشيد الشباب الثائر وأطفال الرعد القادمون...
ويغنون مجتمعا جميلا بلا قيد...
بلا سلطان...بلا عبد ولا سيّد ولا طغيان.
فيورك يوم ميلادكم ويورك يوم استشهادكم وها نحن حماية...
ويورك الدرب الذي فتحتموه وسويتموه وعبدتموه فها نحن نمشيه حتى النهاية...
فلن نترك الخندق ومن عيونكم سنغرف الصمود.

لنفتح النقاش

يصادف العدد الرابع من مجلتنا إلى الأمام نهاية مرحلة من النضال السياسي بالمغرب....

لقد كتبنا في إفتتاحية العدد الأوّل: "في هذا الوقت بالذات الذي يعرف فيه النضال من أجل دولة الحق والقانون نهوضا جديدا، وتتطوّر فيه النضالات العمالية وتنتظم أكثر، ينطلق الإستبداد المخزني الجاثم على بلادنا في حملة إعلامية بهدف تحسين صورته الملطخة بدماء جرائمه التي لا تحصى في حقّ الشعب المغربي وضدّ حقوق الإنسان".

ثمانية أشهر بعد ذلك، ورغم إمتداح قادة فرنسا للحسن الثاني، والتواطؤ البوليسي المكشوف لإسبانيا، وبالرغم من كونهما إستطاعتا مؤخرا من تمرير بروتكول المساعدة المالية للمغرب داخل البرلمان الأوروبي، فلم تتحسّن صورة جلاّد تازمامارت. ويبرهن على ذلك الصفعة التي تلقّاها الحسن بعد إلغاء كلمته التي كان مقرّرا أن تختم ملتقى السوربون في باريس.

على الصعيد الداخلي، والذي يظلّ الحاسم، انتهت قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية، بإستثناء منظمة العمل، إلى الإنصياع للنظام المخزني، ضدّا على إرادة قواعدها، لكنّ هذا يعزّز ما كتبناه في إفتتاحية العدد الثاني: "تحت سطح هاته المعارضة القانونية التقليدية، بدأت عمليا تنضج أسس إعادة تهيكل لليسار المغربي تحت تأثير يسار جذري في حالة مخاض يضم كلاّ من التيار الجذري للنوبير الأموي داخل الإتحاد الإشتراكي، حزب الطليعة...ومنظمة إلى الأمام" كان عليّ أن أضيف تيّار المناضلين الملتفين حول جريدة "المواطن" (أو المنشورات المماثلة لها) وتيّارات ديمقراطية جذرية أخرى. فهل سيمكن إضافة منظمة العمل؟ ذلك ما أتمنّاه من أعماق قلبي في هذه الأيام التي نبكي فيها جميعا فاجعة غياب عبد السلام المودن.

لقد إنتهت هذه المرحلة على أية حال. ولم يستطع الحسن إنجاح عمليته تماما، لكن القوى الجذرية لم تكن بالقوّة والإنسجام الكافيين لإحراز النصر.

يتوجب علينا اليوم تهييء معركة طويلة الأمد، معركة تشكيل منسجم لليسار الجذري في جبهة للنضال من أجل الديمقراطية؛ بالموازاة مع تنظيم الطبقة العاملة والشغالين في المدن والمناجم والبوادي، بارتباط مع أغلب الطبقات المتوسطة، في حركة واسعة للنضال من أجل إنتزاع سلطة الشعب والقضاء على دولة المخزن.

إنّ مجلتنا تطمح إلى تحمّل مسؤوليتها في هذه المعركة، كما تحمّلتها رغم إمكانياتها المحدودة خلال المرحلة التي إنقضت.

لهذا، قرّرنا، إبتداءا من العدد المقبل، فتح نقاش واسع ومتفتح قدر الإمكان على جميع القضايا والإشكاليات التي يضعها مثل هذا الهدف، وذلك دون أدنى تردّد من طرف مجلّتنا.

وأضيف بأن ذلك يتضمّن أيضا إدماج التفكير في مجمل القضايا الإديولوجية والنظرية المرتبطة بهدف التغيير السياسي والإجتماعي الجذري للإجابة على متطلبات وضع بلادنا وشعبنا.

إنّ القائمة التي تلي ليست محصورة:

- ماهي الصيرورة النضالية التي ستمكّن الشعب المغربي من فرض دستور ديمقراطي حقيقي يكون فعلا التعبير الحرّ عن إرادته، وكيف يمكن إعداد مثل هذا الدستور؟
- ماهو مضمون هذا الدستور؟
- هل يمكن أن تتطوّر هذه الصيرورة من أجل وضع هذا الدستور والقضاء على دولة المخزن في إطار الملكية المغربية؟ أين تقع حدود مثل هذا الإطار، كيف وفي أية مرحلة يصبح مناسبا تجاوز تلك الحدود في اتجاه النضال من أجل جمهورية ديمقراطية؟
- ما هو المضمون السياسي والإجتماعي لمثل هذه الجمهورية؟
- كيف وعلى أيّة أسس يمكن خلق حوار، وفي مرحلة متقدّمة القيام بنشاط مشترك بين القوى الديمقراطية الجذرية والتيارات الإسلامية المغربية؟
- كيف وماهي أسس إدماج المسألة الأمازيغية في المرحلة الراهنة للنضال الديمقراطي، كما في المرحلة الإستراتيجية للجمهورية الديمقراطية المغربية؟
- كيف وعلى أيّ أسس ينبغي إدماج النضال من أجل تحرّر المرأة المغربية في هاتين المرحلتين من كفاح تحرّر شعبنا وبلادنا؟
- ما هو الدّور الخاص للتنظيمات العمّالية وصلة الوصل مابين النضال الإجتماعي الذي تخوضه النقابات والنضال السياسي الديمقراطي؟
- كيف يتمّ ربط معركة القوى الديمقراطية الجذرية بالمغرب بمعركة الديمقراطية والتحرّر على المستوى المغاربي وعلى المستوى القومي العربي؟
- ماهي الأسس الإديولوجية والنظرية لمعركة القوى الديمقراطية الجذرية؟ وبالخصوص، ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه الماركسية كمنهج لتحليل الدينامية الإجتماعية وإسهامات جميع القادة الثوريين لهذا القرن المتبنين للماركسية؟
- كيفية وأسس ربط النضال الديمقراطي في المغرب والمغرب الكبير بنضال شعوب أوروبا، وعموما شعوب العالم، من أجل التقدّم؟

إنّ مجلّتنا تدعو جميع المناضلين المغاربة للمساهمة في هذا النقاش. سنكون سعداء أيضاً لمعرفة وجهات نظر جميع قرّاء المجلّة مهما كانت جنسياتهم.

بالرّغم من إمكانياتنا المحدودة، سنبذل قصارى جهودنا من أجل إحترام ونشر جميع المساهمات ونشكر مسبقا قرّاء المجلّة.

أبراهام السرفاتي
10 نونبر 1992

مواد العدد

عدد 4 / نونبر 1992

لنفتح النقاش
ص 3

سياسات النظام الملكي في الفترة الأخيرة
ص 4

أسباب تقلّبات مواقف القوى الإصلاحية في المغرب
ص 6

مضيق الموت أو الأكتاف المبللة
ص 9

الميزات التاريخية للهجرة المغربية بإسبانيا
ص 12

إستجواب مع محمّد حربي
ص 13

الفلسطينيون بين خيار المواجهة أو الإرتكان إلى التفاوض
ص 17

مديرة النشر
ماري-كرستين أولاس

رئيس التحرير
أبراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

Fax. (212 - 1) 48 76 45 63

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

سياسات النظام الملكي المطلق في الفترة الأخيرة

في السنوات الأخيرة، وجد الحكم الفردي المخزني المطلق في المغرب نفسه أمام عدد من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

- تصاعد السخط الجماهيري ضدّه و وفقدانه لأيّة مشروعية وسط أوسع فئات الشعب، هذا السخط الذي طال فئات واسعة من البرجوازية الصغرى والمتوسطة وتجسّد في خوض الجماهير للعديد من النضالات وتفجير الإنتفاضات.
- انفضاح طبيعته كنظام قمعي دكتاتوري دموي وفقدان مؤسساته "الديمقراطية" المزعومة لأية مصداقية حتى بالنسبة لأصدقائه في الخارج بعدما أصبحت تثير استهزاء الشعب المغربي وانكشاف مدى تعفن أجهزته بسبب الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وسرقة الأموال العمومية.
- لجوء الإمبريالية -تحت ضغط الرأي العام الديمقراطي الغربي- إلى ممارسة الضغط عليه لكي يقوم بإصلاحات سياسية تحافظ على استمرار المصالح الإمبريالية الإستراتيجية.
- بروز حركات من صلب المجتمع المدني تدافع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وعن الحقوق اللغوية والثقافية الأمزيغية وعن الحق في الشغل وتواجه التهميش الذي تعاني منه مناطق المغرب "غير النافع".
- رفض قوى المعارضة البرلمانية لصيغة الإجماع السابقة ومطالبتها بتحقيق إصلاحات دستورية وديمقراطية وبمعالجة القضايا الساخنة كالبطالة وحقوق الإنسان.

وقد سعى الحكم المخزني الفردي المطلق إلى مواجهة هذه التحديات بالشكل الذي يضمن استمراره كحكم فردي مطلق باستعمال مزيج من القمع والمناورات والوعود والتنازلات البسيطة.

هكذا لجأ إلى استعمال القمع بالأساس في مواجهة قضايا الجماهير الشعبية ونضالاتها لأنه يعلم علم اليقين أن أزمة النظام الرأسمالي التبعي وطبيعة نظامه المخزني الطفيلي والمرتكز إلى النهب لا تسمح له بالإستجابة للحد الأدنى من مطالب الجماهير.

أما إزاء الإمبريالية، فقد تميزت ممارسته بالإذعان لضغوطاتها فيما يخص القضايا التي أصبحت تحظى باهتمام الرأي العام الغربي (قضية عائلة أوفقير، تازمامارت، مجموعة المعتقلين السياسيين من محاكمة يناير- فبراير 1977 بالدار البيضاء، مجموعة المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام بمستشفى ابن رشد) وكذا لكل رغباتها على المستوى الإقتصادي، بينما ظل يناور في مسألة الإصلاح السياسي لينتهي بعد تماطل طويل إلى اقتراح وفرض مراجعة للدستور لا تستجيب للحد الأدنى المطلوب من طرف الإمبريالية. ومعروف أن ما يهم الإمبريالية في المقام الأول هو استمرار الدولة والحفاظ على هيبتها (جيش، بوليس، مؤسسات إدارية) والحفاظ على سيطرة النظام الرأسمالي العالمي على بلادنا. لذلك فهي تفضل قيام أنظمة سياسية تقبل بهذه الثوابث وتفتح الباب لكل القوى القابلة بها لكي تشارك مشاركة فعلية في اللعبة السياسية، بينما الحسن يريد الحفاظ على كل السلطة في يده، الشئ الذي يجعل من الحكومة والبرلمان مجرد أجهزة تزيينية.

وقد جاءت نتائج الدستور والمسلسل الإنتخابي كله (من التسجيل في اللوائح الإنتخابية إلى التصويت) ليبين أن دار لقمان لازالت على حالها فيما يخص القضية الديمقراطية في بلادنا.

وإذا كانت هذه "الإصلاحات" لا تستجيب للحد الأدنى الذي يضمن المصالح الإمبريالية الإستراتيجية، فإن ذلك لا يعني أن التناقضات بين الإمبريالية وبين النظام الملكي في المغرب ستحتد بالضرورة، اللهم إذا عرفت بلادنا مرحلة جديدة من المد الجماهيري القوي. وعلى كل حال لا يجب المراهنة على مثل هذه التناقضات بقدر ما أنه يجب على القوى المناضلة أن تفعل فيها عبر تأجيج الصراع الطبقي.

لقد أظهر الحكم عن مكره ودهائه وعن معرفته العميقة بالقوى الإصلاحية ونقط ضعفها عند إدارته للصراع حول الإصلاحات الدستورية وحول شروط نزاهة الإنتخابات. فقد حرص على إشراكها عبر التشاور معها. لكنه تعامل مع مشاركتها كتزكية له ليس إلاّ، حيث رفض جل مقترحاتها. والأخطر من ذلك هو أنها، مقابل مشاركتها في المشاورات، قدمت ثمنا باهضا وهو العمل على توقيف النضالات والدخول في "سلم اجتماعي" ضمني. هكذا إذن تلقت وعودا وهمية مقابل التنفيس عن أزمة النظام. والحال أن الحكم تعامل مع هذه القوى بشكل مختلف حسب اتجاهاتها؛ فقد واجه الإتجاهات المناضلة بالقمع بينما كان يقدم الوعود الكاذبة للإتجاهات المتخاذلة واليمينية. والحقيقة المرة التي يجب الإعتراف بها بكل صراحة هي أن القمع والوعود الكاذبة كانت لها فعالية كبيرة ليس بالنسبة للإتجاهات اليمينية فقط ولكن أيضا بالنسبة للإتجاهات المناضلة التي لجأت إلى الإستكانة. ولعل موقف الأموي خلال وبعد المحاكمة واضح في هذا المضمار.

لقد كان جواب الإتجاهات اليمينية هو قيام الكتلة الديمقراطية التي أبانت الأحداث أنها كتلة هامدة علاوة على كونها لا ديمقراطية. وقد استعملتها تلك الإتجاهات أساسا لخلق مناخ من الإنتظار والترقب وسط الجماهير حتى تغطي بذلك سياستها الحقيقية وهي "السلم الإجتماعي" وتخاذلها وحتى تمرر بسهولة أكبر خطها الإنتهازي الإنتخابي

وقد حاول الحكم إلهاء الجماهير عن واقعها المر والذي ازداد بؤسا بفعل الجفاف بتطويل المشاورات حول إصلاح الدستور وحول شروط الإنتخابات. كما أنه يسعى الآن إلى ربح الوقت عبر تطويل مرحلة الإنتخابات لكي تصل إلى نهاية السنة تقريبا، حتى يمر الدخول الإجتماعي في شروط مريحة بالنسبة له. لكن الجماهير التي عانت خلال أكثر من ثلاثين سنة من استبداد الحسن وسئمت من وعوده المعسولة والكاذبة لم تعر كل هذا الهرج والمرج أدنى اهتمام مثبتة بذلك أنها تتوفر على معرفة بعدوّها وألاعيبه أحسن من

أحزاب المعارضة البرلمانية التي تهافتت على الحوارات والمشاورات السرابية والخاسرة دوما. هكذا ففي الوقت الذي كانت الجماهير تعبر، بوعيها الحسي، عن رفضها للمهزلة الجديدة/القديمة بمقاطعة التسجيل في اللوائح الإنتخابية ومقاطعة الإستفتاء بشكل كبير رغم الترغيب والترهيب وكذا الإنتخابات الجماعية، كانت القوى الإصلاحية تلهث وراء سراب "نزاهة" الإنتخابات والكوطات و"تناضل" لإقناع الجماهير بالمشاركة مقدمة بذلك الخدمات للنظام ومحاولة إنقاذ مسلسله الإنتخابي الزائف من الإنهيار.

إن الحكم الفردي المخزني المطلق يصاب بالهلع كلما تقدم المجتمع في تنظيم نفسه في مواجهة ما يتعرض له من مشاكل عويصة وما يعانيه من اضطهاد وقهر. لكن الحكم لم يعد قادرا على توقيف سيرورة بناء المجتمع المدني باللجوء إلى القمع وحده. لذلك يلجأ إلى محاولات تقسيمية مستفيذا من لهاث القوى الإصلاحية على المشاركة في أية مؤسسات رسمية أو شبه رسمية يشكلها النظام ومن خوفها من التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير. هكذا لم تتردد في المشاركة في المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان رغم أنه جاء أساسا للتمويه على واقع القمع وخرق حقوق الإنسان وللتشويش على نضال الجمعيات الحقوقية المغربية ولمواجهة الرأي العام الديمقراطي الغربي المتعاطف مع ضحايا خرق حقوق الإنسان في بلادنا والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية. ويقع نفس الشئ الآن حيث لبت بسرعة خارقة الملاحق النسائية التابعة للأحزاب الإصلاحية دعوة الحكم وخلقت بذلك وضعية صعبة لمجلس التنسيق الوطني من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية.

إن طرح النظام حاليا للملف الإجتماعي وللحوار مع النقابات ينطلق من تخوفه من الأوضاع الإجتماعية التي وصلت مستوى من التردي لا يطاق ومن معرفته أن القوى الإصلاحية والبيروقراطية النقابية في الإتحاد المغربي للشغل تتخوف هي الأخرى من هذه الأوضاع ومن الإنفجارات التي تحبل بها. لذلك فالحوار الذي سيعرف نفس مصير سابقيه لا يعدو أن يكون محاولة لربح الوقت. لذلك فهويساعد الإتجاهات المتخاذلة داخل النقابات على كبح النضالات في انتظار "نتائج" الحوار أي الوهم والسراب.

وأخيرا وأمام تطور الحركة من أجل الثقافة واللغة الأمزيغيتين، وأمام الغضب الذي أصبح يعم العديد من المناطق المهمشة (الإحتجاجات والمسيرات والإنتفاضات التي تعرفها بين الفينة والأخرى بعض المدن الصغيرة مثل ما وقع في آسا مؤخرا)، أثار الحكم من جديد قضية الجهوية. والهدف هنا أيضا واضح وهو محاولة الإلتفاف على هذه الحركات وتقسيمها وإدخالها في متاهات لا مخرج منها. والحال أن الجهوية في ظل هذا النظام الذي شهد سيرورة أدت إلى المزيد من تمركز السلطات والقرار في يد الحسن وطغمته تعد كلاما فارغا قد يكون الهدف منها إدماج بعض النخب الجهوية في اللعبة السياسية وربطها أكثر بالنظام.
إن تجربة أكثر من ثلاثين سنة التي تدعمها التطورات الحالية تبين أن الحكم المخزني الإستبدادي الفردي المطلق لن يتغير من حيث الجوهر، وأن كل أولئك الذين راهنوا على دمقرطة حقيقية وعلى ملكية برلمانية في ظل الحسن يحلمون، وأن لا مفر من النضال من أجل إسقاط الطاغية، وأن كل المساومات معه تكون دائما لصالحه وعلى حساب مصالح الشعب وقواه المناضلة.

البقالي عبد اللطيف
نونبر 1992

مجلّة إلى الأمام في حفل "لومانيتي"

أيام 13،12،11من شهر شتنبر الفارط، ولأول مرة، تشارك مجلة إلى الأمام في حفل "لومانيتي" L'Humanité التي تنظمه سنويا صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي (لومانيتي). وقد لعبت هذه المشاركة دورا هاما في التعريف بكفاح شعبنا وقواه الديمقراطية والثورية ضد النظام الملكي المتعفن، ومن أجل الحرية والديمقراطية والعيش الكريم.

وقد توافد على رواق المجلة العديد من المناضلين والمهاجرين المغاربة وكذا المئات من الفرنسيين، تمكنوا خلال زيارتهم من التعرف على إنتاجات ومنشورات المجلة، وفي جو ساد فيه النقاش المسؤول والحوار الرفاقي وروح التضامن والمساندة.

وبهذه المناسبة نظمت المجلة ندوة تحت عنوان "التطورات السياسية الأخيرة في المغرب"، حلل خلالها الرفيق أبراهام السرفاتي طبيعة وأهداف مناورة الحسن من "إصلاحه الدستوري"، ودعا فيها القوى التقدمية والديمقراطية لتجميع وتوحيد الطاقات للنضال بحزم ضد هذه المؤامرة الهادفة لضرب هذه القوى وتشتيتها، ومن أجل دستور نابع من إرادة الشعب ويجسد سيادته.

ولقد انتهت الأيام الثلاثة التي استغرقها هذا الحفل في جو نضالي عال، نتمنى أن يسود في السنة المقبلة.

ونحن إذ نعتزبمساهمة المناضلين والمناضلات في تسييرروا‌ق المجلة وحرصهم على إنجاحه، فإننا نعبر لهم عن صادق تحياتنا النضالية.

صورة معبّرة عن رواق المجلّة بحفل L'Humanité

حول أسباب تقلبات مواقف القوى الإصلاحية في المغرب

لقد تميزت مواقف القوى الإصلاحية في الفترة الأخيرة بتقديم العديد من التنازلات للنظام، مثل القبول ب "سلم إجتماعي" غير معلن تمثل بالخصوص في إلغاء تظاهرات فاتح ماي 1992 وبإرجاء الإضراب العام إلى أجل غير مسمى، وكذا الدخول في حوار مغشوش وخاسر مسبقا مع الحكم حول الإصلاحات الدستورية وشروط نزاهة الإنتخابات، والقبول في نهاية الأمر، بالمشاركة في الإنتخابات الجماعية دون توفر الحد الأدنى المطلوب لا على مستوى الإطار الدستوري ولا على مستوى مراقبة المسلسل الإنتخابي ولا على مستوى توفير مناخ سياسي ملائم (تحقيق تقدم على مستوى الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والكشف عن مصير المختطفين وإطلاق سراح من لا زال منهم على قيد الحياة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك).

وقد طرح ذلك، خصوصا بعد المواقف الإيجابية التي اتخذتها في السنوات الأخيرة (مثل الدعوة للمظاهرة المساندة للإنتفاضة الفلسطينية في 5 يونيو1990 في الرباط، والإضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990، والمظاهرة التضامنية مع الشعب العراقي في 3 فبراير1991 بالرباط) عدة تساؤلات حول أسباب تقلبات مواقف هذه القوى والتناقضات داخلها وكيفية التعامل معها.

لقد مرت هذه القوى، وخاصة الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، بفترات اتسمت بخوضها لنضالات هامة كما في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ثم خلال فترة 1989/1991، وفترات طبعها التخاذل والمهادنة بل التواطؤ. إن محاولة فهم هذه المواقف المتقلبة يتطلب أخذ عدد من العناصر بعين الإعتبار. ويجب أخذ تلك العناصر في ديناميتها وتطورها وليس كعناصر جامدة:

- لعل أهم عنصر يعطي مفتاح هذه التقلبات، هو طبيعة القاعدة الإجتماعية والتمثيلية الطبقية لهذه القوى وماطرأ عليها من تغيرات.
- ويلعب تطور حركة النضال الجماهيري دورا هاما في تحديد مواقف هذه القوى.
- كما أن لواقع الكتلة الطبقية السائدة وواقع الحكم وسياساته وعلاقاته بالإمبريالية بالغ التأثير في هذا المجال.
- وتمارس إيديلوجيا هذه القوى وتجربتها التاريخية تأثيرها الهام في هذا المضمار.
- إن التناقضات الداخلية لهذه القوى تفعل أيضا عند صنع القرار داخلها.
- وأخيرا فإن فعل المناضلين الديمقراطيين الجديين يمكن أن يكون قويا في اتخاذ بعض المواقف من طرف القوى الإصلاحية.

إن كل هذه العناصر تتفاعل فيما بينها وتؤدي إلى تغيرات في مواقف القوى الإصلاحية، عبر تناقضات وصراعات ضد النظام وبين مختلف هذه القوى، بل أيضا بين الإتجاهات المتصارعة داخل كل واحدة منها.

1-القاعدة الإجتماعية والتمثيلية الطبقية للقوى الإصلاحية.

سنكتفي هنا بالحزبين الإصلاحيين الأساسيين: حزب الإستقلال وحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية.

إن حزب الإستقلال يتوفر، بفضل تاريخه، على قاعدة شعبية. لكن قاعدته الإجتماعية الأساسية تتكون من فئات برجوازية ضعيفة وسط الطبقات السائدة وفئات واسعة من البرجوازيةالمتوسطة وفئات من البرجوازية الصغرى. ويمثل الحزب بالأساس مصالح تلك الفئات الضعيفة وسط الطبقات السائدة بدون أن يعني ذلك أنه لا يتأثر بمطالب ومشاكل الفئات الإجتماعية الأخرى التي تشكل قاعدته الإجتماعية. إذن الحزب يخدم، في المقام الأول، مصالح الفئات الضعيفة وسط الطبقات السائدة، وهي فئات مرتبطة مصالحها، بشكل رئيسي بالسوق الداخلية (تجارة، صناعة النسيج، مقاولات متوسطة، عقارات...) وأصبحت تتضرر، خصوصا في الثمانينات، من الإحتكار المتسارع للإقتصاد مع نمو بعض المجمعات المالية والصناعية القوية ومن هجوم الشركات المتعدية الجنسيات بعد فتح الأبواب أمامها في إطار سياسات التقويم الهيكلي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي ومن ركود السوق الداخلية بسبب مخلفات سياسة التقشف. وسيكون للجفاف تأثيركارثي على السوق الداخلية هذه السنة.

إن المواقف المعارضة لهذا الحزب تأتي، أولا وقبل كل شئ، من هذا الواقع ومن الإحساس بأن الحاكمين غير مستعدين للقيام بإصلاحات اقتصادية (مثلا العمل على أن تستفيد برجوازية حزب الإستقلال من الخوصصة أو حماية معاملها من المنافسة الخارجية ومن القطاع غير المقنن أو تخفيف حدة الإحتكارفي السوق الداخلية) وسياسية (إصلاحات دستورية وانتخابات نزيهة) واجتماعية (تحسين ولو بسيط لظروف عيش الجماهير الشعبية). وقد استفاد الإتجاه المعارض من كون مشاركة الحزب في الحكومة لم تحقق شيئا لقاعدته الإجتماعية ولا على مستوى برنامج الحزب.

أما الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، فإن قاعدته الإجتماعية تتكون بالأساس من البرجوازية الصغرى وفئات من البرجوازية المتوسطة، وهو يمثل مصالح الفئات العليا من البرجوازية الصغرى وبعض فئات البرجوازية المتوسطة (محامون، أساتذة جامعيون، أطباء، تجارمتوسطون، ملاكون عقاريون متوسطون.). وغني عن التوضيح أن هذه الفئات التي يمثل الحزب مصالحها تعيش تقهقرا مستمرا لواقعها الطبقي منذ بداية الثمانينات وأصبحت الآفاق مظلمة بالنسبة لأبنائها، كما تشهد على ذلك بطالة حاملي الشواهد، وأصبح العسف والإضطهاد يطالها من طرف أجهزة قمعية تعيث فسادا بدون رقيب أو حسيب. لذلك فقد أضحت تعبر عن سخطها على الأوضاع. يقع هذا في الوقت الذي وصلت فيه أوضاع أوسع فئات البرجوازية الصغرى إلى الحضيض بسبب الغلاء وتزايد الضرائب وجمود الأجور وتراجع الخدمات الإجتماعية بشكل مهول. هكذا إذن أصبحت القاعدة الإجتماعية للحزب ساخطة على الأوضاع ومستعدة للنضال.

غير أن تضرر القاعدة الإجتماعية لكل من حزب الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، بل حتى تضرر الفئات الطبقية التي يمثل هذان الحزبان مصالحها في المقام الأول، لا يؤدي بالضرورة وفي كل مرحلة إلى تبني هذين الحزبين لمواقف معارضة والدخول في المواجهة مع الحكم، لأن ذلك مرتبط أيضا بعوامل أخرى يمكن إجمالها في المستوى الذي وصل إليه الصراع الطبقي والبنية الإديلوجية لهذه القوى.

2- تطور حركة النضال الجماهيري

إن الحركة الجماهيرية التي عرفت تراجعا إثر القمع الأسود الذي تعرضت له بعد الإنتفاضات الشعبية في يناير1984، بدأت تسترجع أنفاسها منذ1988 لتصل إلى مستوى جد متطورفي 1990، وقد ساهم في ذلك أساسا الإستعدادات النضالية الكبيرة للجماهير دفاعا على ماتبقى من مكتسباتها، بل للحفاظ على الحد الأدنى من مقومات استمرارها قيد الحياة، وكذا انخراط العديد من المناضلين الديمقراطيين الجديين في النضال وانكشاف جرائم النظام وتعمق عزلته الخارجية وانفضاح ألاعيبه ومناوراته من وعود كاذبة وحوارات عبثية ديماغوجية، وأيضا تراجع نسبي للخوف الذي كان يجثم على الجماهيروبكبل طاقاتها. غير أن هذه النضالات القوية لم تحقق مكتسبات تذكر بالنسبة للجماهير لإعتبارات عدة لعل أهمها غياب الأداة السياسية المعبرة حقا على مصالح الطبقات الأساسية، الشئ الذي يترك الباب مفتوحا أمام القوى الإصلاحية للجم النضالات الجماهيرية وتحريفها عن أهدافها.

لهذا السبب وبعد الهزيمة التي لحقت بالعراق، شهدت الحركة الجماهيرية بعض الخفوت رغم خوض الجماهير للعديد من النضالات.

3- الكتلة الطبقية السائدة والحكم والإمبريالية.

إن أهم ما يميز تطور الكتلة الطبقية السائدة هو بروز طغمة قوية داخلها نسميها المافيا المخزنية مشكلة من العائلة الملكية ومن كبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومن برجوازية مرتبطة أرباحها بالصادرات وبموقع جد قوي في السوق الداخلية والتي ترى في أية زيادة للأجور خطرا على تنافسية منتوجاتها في السوق العالمية، بينما يجعلها موقعها القوي في السوق الداخلية غير عابئة بتطوير القدرة الشرائية للجماهيرالشعبية، ولوفي حدود ضيقة. هذه الفئة التي تطور المضاربات بكل أنواعها بشكل جنوني، وخاصة المضاربات العقارية في المدن، معمقة بذلك بؤس الجماهير واستنزاف ونهب عرق جبينها، بل أصبحت تقتات من الأنشطة الإجرامية كالإتجارفي المخدرات وسرقة أموال الدولة والتملص من الضرائب... وإذا كانت الطبقات السائدة تحاول بناء أجهزة سياسية وإيديلوجية عصرية، فإن سيطرة المافيا المخزنية وطبيعة الدولة المخزنية الطفيلية المتعفنة والمهترئة تعيق ذلك. لكن هذه التناقضات داخل الكتلة الطبقية السائدة المرشحة للإحتداد لم تنعكس لحد الآن بشكل قوي، وذلك بالأساس لأن النظام لا زال قادرا على احتواء التناقضات الطبقية وفرض سيطرته على الجماهير الشعبية.

أما الحكم المخزني الفردي المطلق فقد مر بمرحلة جد صعبة إلى حدود نهاية 1991/بداية 1992 حيث خضع لضغوطات قوية من طرف أصدقائه الإمبرياليين للقيام بإصلاحات سياسية وتصفية الملفات الساخنة في ميدان حقوق الإنسان، وتعرضت هيبته إلى الإهتزاز في ظل نمو الحركة الجماهيرية الذي وصل أوجه خلال حرب الخليج، بينما انفرط إجماع قوى المعارضة البرلمانية من حوله.

غير أن تصفية الملفات الساخنة في ميدان حقوق الإنسان وخفوت الحركة الجماهيرية نسبيا منذ أزيد من سنة، واستعداد أحزاب المعارضة للتجاوب مع كل مناورات النظام ومبادراته، كل ذلك أهله لإسترجاع المبادرة بعد أن استطاع تخفيف حدة الضغط الخارجي عليه. وقد لجأ إلى أسلوبيه المعهودين وهو يعرف أن لهما فعالية كبيرة في التصدي للقوى الإصلاحية: القمع الذي وجهه ضد الإتجاهات المناضلة والوعود التي تلهث وراءها الإتجاهات المتخاذلة والتي تخلق، في ظل ضعف الوعي والتنظيم، مناخا من الإنتظار والترقب لذى الجماهير يستفيد منه الحكم بذكاء لترتيب أوضاعه.

4- إديلوجية وتجربة القوى الإصلاحية:

إن أهم ما يميز الإيديلوجيا الإصلاحية عن الإيديلوجيا الثورية من حيث الجوهر هو مايلي: إن القوى الإصلاحية تعتبر أن ماهو قائم (النظام الملكي والنظام الرأسمالي التبعي في المغرب) مقدس لا يمكن تغييره من حيث الجوهر، وبالتالي فإن كل ما يمكن القيام به هو إصلاحه من الداخل. وقد يذهب الوهم الإصلاحي إلى مداه الأقصى بطرح شعار ملكية برلمانية كما فعل الأموي. وبما أن هذه القوى تعتبر أن ماهو قائم مقدس، فإنها تعطي أهمية قصوى للقانون وللشرعية القانونية وللمؤسسات الرسمية والشبه الرسمية. وذلك أيضا ما يجعلها مستلبة بالدولة وتلهث وراء حياد مزعوم للدولة وتحلم بأن تكون جهازا فوق الطبقات يخدم "الصالح العام" (الذي ليس سوى مصالحها هي).

أما الإيديلوجيا الثورية، فإنها تعتبر أن الواقع القائم ليس مقدسا ولا أزليا وأنه من الممكن تغييره جذريا. لكنها كإديلوجيا واقعية وغير متهورة تعترف بالواقع الحالي كقوة مادية ليس إلا لأنه يتوفر على جيش وبوليس وإدارات ومؤسسات إقتصادية وإيديلوجية. لذلك فإنها ليست مستلبة بالقانون وبالشرعية وبالمؤسسات الرسمية والشبه الرسمية و"الديمقراطية" المزعومة. كما أن اعتبارها أن الواقع القائم هو قوة مادية فقط يدفعها إلى بناء قوة مادية مضادة للنظام وهي قوة الجماهير الشعبية المنظمة والواعية، وفي مقدمتها الطبقات الأساسية. وعلى عكس ذلك، فإن علاقة القوى الإصلاحية بالجماهيرتخضع لمفاهيم هذه القوى حيث توظف نضالات الجماهيرليس لبناء قوة مادية قادرة على هزم النظام والقضاء عليه ولكن للضغط عليه لكي يطبق القانون أو يُقَوِّم مؤسساته ويُقَدِّم تنازلات تسمح بتحقيق بعض المكتسبات للفئات الطبقية التي تمثل مصالحها ولها كقوى سياسية في المقام الأول ولتلبية بعض المطالب الجد بسيطة للجماهير الشعبية في المقام الثاني.

هكذا يظهرأن القوى الإصلاحية، نظرا لإستيلابها بما هو قائم، تلهث وراء المشاركة في كل مؤسسة يقيمها النظام ("المؤسسات الديمقراطية" المزعومة، المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، المجلس الوطني للشباب والمستقبل...) مهما كانت تتعارض مع ما تدعيه من دفاع عن الجماهير وعن حقوق الإنسان ومهما كان زيفها، رغم أنها تندد بذلك الزيف إذا كان على حسابها. وبما أن ما يهم القوى الإصلاحية هو التواجد في المؤسسات، فليس غريبا أن تستعمل المنظمات الجماهيرية أساسا كأوراق للضغط على النظام، الشئ الذي يجعل من الهيمنة على هذه المنظمات قضية حياة أو موت بالنسبة لها. لذلك ليس من باب الصدفة أن تلجأ إلى كل الأساليب بما فيها الخبيثة للإستيلاء على المنظمات الجماهيرية ولو كان ذلك على حساب جماهيريتها واستقلاليتها. كما ليس غريبا أن تناهض التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير.

إن القوى الإصلاحية تناضل في بعض المراحل وتتخاذل في مراحل أخرى، لأن ما يحكم ممارستها هو المساومة مع النظام.

إن تجربة القوى الإصلاحية مع النظام جعلتها ترى فيه غولا شرسا. لذلك فقد أصبحت تخضع بسرعة لإبتزازه باستعمال القمع ضدها. ومما يزيد من فعالية ذلك الإبتزاز كونها راهنت بشكل تام، نظرا لإستيلابها بما هو قائم، على العمل الشرعي القانوني. فيكفي أن يهددها النظام لكي يعتريها الهلع من إقدامه على إغلاق مقراتها ومقرات نقاباتها ومنع جرائدها ولكي تسارع لتقديم التنازل تلو التنازل وصولا إلى التنكر لكل أهدافها.

وليأخذ العبرة من هذه التجربة المناضلون الديمقراطيون الذين يلهثون وراء بناء إطار

سياسي شرعي ظانين أنه سيحل بعصى سحرية كل إشكالات التغيير في بلادنا. إننا لا نعارض بناء إطار سياسي شرعي مناضل إذا ماتوفرت الشروط الموضوعية (كتلك التي توفرت في الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988) والذاتية. وإذا ما افترضنا توفر تلك الشروط، فإن هذا الإطار سيجد نفسه بعد مدة وإذا ماتغيرت الظروف من جديد لصالح الطبقات السائدة والحكم، أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يتنازل عن أهدافه ويتنكر لنضالات الجماهير ويسعى إلى كبحها كما تفعل القوى الإصلاحية في مراحل تخاذلها، وإما أن يتعرض للقمع. وهذا هو بالضبط الإبتزاز الذي تتعرض وتخضع له القوى الإصلاحية باستمرار. لذلك فإن هذا الإطار السياسي الشرعي المناضل لا بد أن يحصن نفسه على مستويين: مستوى تجذره وسط الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها الطبقات الأساسية، ومستوى بناء التنظيمات السرية التي تشكل الضمانة الوحيدة الصلبة لإستمراره أيام الشدة.

5- الإتجاهات المناضلة داخل القوى الإصلاحية:

إن الإتجاهات المناضلة داخل القوى الإصلاحية التي عرفت بعض الإنتعاش في مرحلة نمو الحركة الجماهيرية قد أبانت عن ضعفها التنظيمي والسياسي وربما أساسا الإيديلوجي. كما أن تخوفها من تكرار تجربة المناضلين الذين طردتهم قيادة الحزب في 1983 والذين أسسوا حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي قد جعلها في موقع دفاعي.

ونريد هنا التأكيد على أن الضعف الأساسي الذي يطبع الإتجاه المناضل في الإتحاد الإشتراكي هو الضعف الإيديلوجي الذي يتمثل بالأساس في خضوعه للإيديلوجية الإصلاحية وماتخلفه من إستيلابات أوضحناها أعلاه، الشئ الذي ينعكس على علاقاته بالجماهير التي تتسم بالفوقية والهيمنة ويجعله مؤهلا للخضوع لإبتزاز النظام بقمعه وللسقوط في الشلل والإنتظارية عند تقديم النظام لبعض الوعود الزائفة.

إن الأمثلة كثيرة على ما طرحناه أعلاه: تعامل سلبي لهذه الإتجاهات مع النضال الجماهيري والإطارات الجماهيرية حين لا تكون خاضعة لتوجيهها (التحكم البيرقراطي في ك-د-ش، التعامل السلبي مع النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومع نضالات المعطلين...)، صمت الأموي خلال وبعد المحاكمة في ظرف حافل بالأحداث و"الإستحقاقات" والسقوط في أوهام طرح شعار إقامة ملكية برلمانية بواسطة النضال الشرعي القانوني.

6- فعل المناضلين الديمقراطيين:

لقد كان لعمل المناضلين الديمقراطيين أثره في المواقف التي اتخذتها القوى الإصلاحية، ذلك أن تواجد العديد من هؤلاء المناضلين في الإطارات الجماهيرية ووسط النضالات شجع الإتجاهات المناضلة داخل الأحزاب على تبني مواقف إيجابية. وقد برز ذلك بشكل خاص في مشاركة هؤلاء المناضلين بكثافة في المظاهرة المساندة للإنتفاضة الفلسطينية في 1990/6/5 بالرباط وفي المظاهرة المساندة للعراق في 1991/2/3 بالرباط، وفي تواجدهم في النقابات والجمعيات الحقوقية والثقافية وغيرها.

غير أن هذا الفعل كان يؤدي من جهة أخرى بالإتجاهات اليمينية والحلقية داخل الأحزاب الإصلاحية والتي لا ترى في المنظمات الجماهيرية سوى ملاحق يجب أن تهيمن عليها بأي وجه كان إلى تصعيد العداء للمناضلين الديمقراطيين ومحاولة عزلهم، بل السعي إلى لجم وإحكام القبضة على تلك المنظمات.

لكن فعل المناضلين الديمقراطيين ظل ضعيفا أساسا لأسباب ذاتية تتمثل عند جزء هام منهم في طغيان العمل الفردي، والتهرب من العمل الجماعي ومن الإلتزام النضالي المضبوط بل العداء للتنظيم وسيادة نوع من التسيب ومن التخبط السياسي والإيديلوجي، وكذا السقوط في التبعية السياسية للإتحاد الإشتراكي أو لإتجاه الأموي بالنسبة لبعضهم.

خـــلاصـــة:

إن تفاعل كل هذه العوامل (واقع القاعدة الإجتماعية والتمثيلية الطبقية لهذه القوى - تطور حركة النضال الجماهيري - فعل الإتجاهات المناضلة داخل هذه الأحزاب - فعل المناضلين الديمقراطيين - التناقضات داخل الكتلة الطبقية السائدة وواقع الحكم وسياساته وعلاقاته مع الإمبريالية - تأثير الإيديلوجية الإصلاحية) في تطورها التاريخي هو مايفسر اتخاذ هذه القوى لمواقف تكون متقدمة في بعض الأحيان، ومتخاذلة بل متواطئة ورجعية في أحيان أخرى. إن تفاعل هذه العوامل بشكل إيجابي خلال مرحلة 1991/1989 أدى الى اتخاذ هذه القوى لمواقف مناضلة، بينما أدى الخفوت النسبي للحركة الجماهيرية وقدرة النظام على التخفيف من حدة عزلته الخارجية، والضعف التنظيمي والسياسي والإيديلوجي للإتجاهات المناضلة داخل القوى الإصلاحية وسيادة الإيديلوجية الإصلاحية وسطها، وضعف فعل المناضلين الديمقراطيين، أدت كل هذه العوامل إلى اتخاذ القوى الإصلاحية مواقف متخاذلة وسلبية في اتجاهها العام خلال هذه السنة (تبني "سلم اجتماعي"ضمني والغرق في المشاورات الخاسرة والوهمية حول الإصلاحات الدستورية وحول شروط نزاهة الإنتخابات...). إن فرض موقف عدم المشاركة في الإستفتاء لا يغير في الخط التراجعي الذي سارت عليه هذه القوى خلال هذه السنة. ذلك أن ما لا يمكن أن تقبل به هو مقاطعة المؤسسات خشية أن تهمش عن اللعبة السياسية. أما أن تزكي مؤسسات مزيفة وأن تهمش عن مطامح الجماهير، فذلك ما تقبله ولو كان على حسابها على المدى المتوسط والبعيد. لكن رغم تراجعاتها الحالية، فإن واقع قاعدتها الإجتماعية وتمثيليتها الطبقية المرشحة للمزيد من التقهقر قد يفرض عليها مجددا، إذا ماتطورت العوامل الأخرى في اتجاه إيجابي، اتخاذ مواقف متقدمة.

لذلك فإن الموقف من هذه القوى يتمثل في النضال المشترك معها كلما ناضلت لمصلحة الجماهيرالشعبية. أما إذا تراجعت أو تخاذلت أو أرادت الركوب على الحركة الجماهيرية للجمها وإجهاضها، فيجب فضحها والصراع ضدها. يبقى من الضروري التمييز داخلها بين الإتجاهات المناضلة التي يجب تدعيمها والإتجاهات اليمينية المهادنة التي يجب توجيه الصراع ضدها.

وأخيرا لا بد من التأكيد عن أهمية الصراع الإيديلوجي الكفيل بتعرية الطبيعة الإصلاحية لهذه القوى من حيث الجوهر والذي يوفر الأساس النظري الصلب للمواقف السديدة من هذه القوى وبالتالي تجاوز تلك الشطحات التي طبعت مواقف بعض مناضلي اليسار الجديد والمتمثلة في نعت تلك القوى بالرجعية حين تتراجع وتتخاذل واعتبارها طليعة الشعب حين تناضل (كما وقع لعدد من المناضلين في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ثم في السنين الأخيرة)، كما يساعد الإتجاهات المناضلة وسط هذه القوى على التخلص من أوهام الفكر الإصلاحي وعلى التصدي بنجاح لمناورات ومغالطات وللتعتيم الفكري للإتجاهات المتخاذلة اليمينية.

عبد الحق العمري
نونبر 1992

مضيق الموت أو الأكتاف المُبللة

من الموت يبدأ السفر وإلى الموت ينتهي، من البؤس والجوع والقهر والعيش المر، من ضفة يربض عليها الحيف ومصادرة حق الحياة إلى ضفة الحلم الذهبي حين تنقشع ملامح أندلس أشقر لتعانق الحلم الأحمق المطل من عينين جاحظتين لجثة متحللة تلوح في الأفق قبل أن يلفظها الموج إلى البوليس والعساكر وموظفي الصليب الأحمر.

هي جريمة أخرى تنضاف لتثقل الملف الأسود للنظام الملكي المترهل، فليسعد الحسن بسن القوانين وتشديد الحراسة على الشواطئ وليملأ ذاكرته بجراحنا بأن القهر وإهدار الكرامة حين يشتدان، وحين يعض الجوع الأمعاء، حتى الموت ليس بإمكانه التصدي لإرادة الرحيل إلى الضفة الأخرى مادامت الجثث الساكنة لا تعود بل تستقر على الضفة الأخرى...

1- إختيار بين الجوع والغرق

منذ الإعلان عن إنشاء "الجدار الأيقوني" الجديد بفرض التأشيرة على الأفارقة القريبين منهم والموغلين في الجوع والصحراء، وما صاحب ذلك من إجراءات قنصلية تضييقية رادعة لكل طموح متعلق بالعبور إلى ما وراء البحر، جعلت الحصول على تأشيرة لدخول أي دولة أوربية مستحيل أو شبه مستحيل، بالرغم من كل الرحلات السندبادية التي يقوم بها طالب التأشيرة بين الإدارات والقنصليات والمراكز الثقافية وأقسام البوليس. وبعد طول انتظار الجواب القنصلي بعد ثلاث أشهر وستة أشهر وسنة وسنتين، تصل رسالة قسم التأشيرات تبلغ من يهمه الأمر، بأسف عميق، أن طلبه قد قوبل بالرفض لأسباب ليس من حقه معرفتها. يعاود المحاولة تلو المحاولة، وفي كل مرة ينسف حبل الأمل وترفرف الأحلام بعيدا عن امتداد الرؤيا، فلا يجد أمامه غير الإندساس في باخرة للسلع، أو (لمن يملك المال) الإنفاق على مهرب محترف لضمان عبور أقل خطورة أو في أسوإ الحالات ركوب البحربواسطة زوارق صغيرة يتأكد منذ الوهلة الأولى من شكلها وطاقة تحملها، أمام عدد المُهَجَّرين، أن الموت بعرض البحر أمر مؤكد.

منذ ذلك وحتى قبله لا يمر يوم دون أن تتناقل وسائل الإعلام (الغربية طبعا) أخبار الموت والغرق والضياع عن السفن الصغيرة لمنتصف الليل التي تشق عباب البحرفي أمل يائس لبلوغ شواطئ أندلوسيا حين تغفو عيون البوليس والرادارات فيكون الإختباء تحت أجنحة الظلام ضمانة أكيدة لـ"غزو" التراب الإسباني... على أعمدة الصحف والمجلات، على هواء الراديو وعبر شاشات التلفزة، وبنبرة متشفية في أغلب الأحيان، «بفضل المجهود الجبار ومعدات الرصد المتطورة جدا الموضوعة رهن إشارة حرس الحدود والبوليس المدني، تم يوم كذا على الساعة كذا القبض على عدد كذا من الغزاة الجدد، وقد عُثر بنفس الليلة على عدد كذا من الجثث المتحللة لمغامرين» ذنبهم أنهم هربوا من الجوع. وحسب آخر الإحصاءات 250 جثة منذ بداية السنة الحالية وعدد يفوق 500 من المفقودين (موتى مع وقف إعلان خبر الوفاة). موضوعة خصبة للإستهلاك الإعلامي الذي من جراء غزارته أصبح الخبر/الحدث شيئا عاديا يمتصه المتلقي الغربي وحتى المغربي (الرداءة وخجل الإعلام الغيور بالداخل) بنفس البرودة التي يتلقى بها خبر وعكة صحية للأميرة ديانا أو خبر فضيحة مالية أو أخلاقية لشخصية أوروبية مرموقة...موضوعة إعلامية متآكلة لم تعد تعني الشئ الكثير للجمهور الأوروبي وفي أحسن الحالات قد تنتزع منه إحساسا خفيفا بالتحسر على وضع مأساوي لشعب يغتاله الحسن الثاني ومخزنه بكل الأشكال وبكل الفجور والعربدة المعهودة في ملك أثقلت ملامحه الديكتاتوريةالمقرفة تفاصيل الدم والجريمة، ليس يهمه سؤالنا وكل الأسئلة ما دام أن ما يحدث بمضيق الموت سوف لن يكون آخر الجرائم التي تثقل الملف الإجرامي الأسود لـ"صديقنا الملك".

لا أريد أن أتورط في سياق الإستهلاك الإعلامي الممارس من طرف الإعلام الأوروبي مع بعض الإستثناءات، وكذلك من طرف الإعلام الخجول للمعارضة البرلمانية في المغرب، فأقف عند حدود النقل الإخباري والوصف السطحي لما أصبح يسمى بـ"تجارة البشر، القرش البشري، زوارق الموت..."، بقدر ما وجب التعامل، حسب ما أرتئيه، مع مظهر خطير متمفصل ضمن وضع أخطر أصبح وأكثر من أي وقت مضى يمسح خريطة الفقراء بوطننا الحبيب، إنه الموت الرخيص والمجاني.

السؤال والقضية المركزية إذن هي الموت أو للدقة الإغتيال المنظم الممارس في حق شعب يعاني ما لم تعانيه أكثرالشعوب التي رزحت تحت نير أعتى الديكتاتوريات، فمهما تعددت صيغ التناول ومهما كانت أهمية المحاور المرتبطة بما أصبح يعرف بموضوعة مضيق الموت، خاصة على الصعيد الأوروبي ومدى مسؤولية أوروبا في هذا الصدد، تبقى القضية الأساسية مرتبطة بشكل مركزي بمسؤولية النظام "المغربي" في مايحدث للفارين من الفقر إلى عمق البحر.

قد لا نكون ملزمين بخوض الحديث التفصيلي عن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال الكشف عن المظاهر الخطيرة للعنف الطبقي الممارس في حق أبناء شعبنا، وما تبَرُّ به الحلقات الجديدة من النهج التقتيلي الذي دشنه النظام مع بداية الثمانينات على جميع الأصعدة بدءا بالصحة، التعليم، السكن وانتهاءا بالشغل. الإرتفاع المهول في نسبة البطالة، الإنعدام الكلي ليس لفرص العمل بل للتطوع بأبخس الأثمنة من أجل الرزح تحت أبشع أشكال الإستغلال، ناهيك عن القهر الإجتماعي والخنق السياسي. لا داعي إذن لأن نخوض في تفاصيل الوضع في المغرب مادامت التحاليل متوفرة بالقدر الذي يغطي مساحة التأمل، ولنفحص الأرقام التالية: يحتل المغرب المرتبة 106 من أصل 160 دولة في سُلَّم النمو حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية PNUD.

المغرب يحتل الصدارة بين الدول المنصاعة باجتهاد وتفان كبير لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حسب تصريح لويس بريستون رئيس البنك العالمي الذي حيا «التطور الإقتصادي العظيم المنجز خلال العشر سنوات الأخيرة بفضل برنامج الإستقرار والإصلاح الهيكلي»!!! في المغرب 37% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر وهي نسبة قد تبلغ حتى 45% إذا ما انتقلنا من المدن إلى البوادي. أكثر من مليون طفل يموتون كل خمس سنوات من جراء انعدام التطبيب والتغذية الضرورية... كل هذه الأرقام والمعطيات وأخرى لا يفسح المجال لذكرها، تجعل المغاربة اليوم كما الأمس، لا يواجهون فقط خللا في توزيع فرص العيش والإستفادة من الحدود الدنيا التي تضمن للمواطن الحماية من الجوع والبرد والأوبئة، كما هو الشأن في المجتمعات الطبقية، بل إن المغاربة يواجهون ظاهرة جديدة يتفنن الجشع المرضي للبرجوازية الطفيلية والنهج اللاوطني للنظام القروسطي، في إبداعها إنها ظاهرة "الموت

الرخيص"، الموت جوعا، الموت تحت أنقاض البنايات المهدمة، الموت في حوادث الشغل بلا ضمان، الموت على الأسرة الموبوءة لوزارة اللاصحة، الموت بردا على قارعة الطريق، الموت مرضا أو انتحارا أو تحت التعذيب في ضيافة السلطة، الموت تحت رصاص الأجنحة الضاربة للتركيبة البوليسية أو مايسمى بفرق مكافحة الشغب، وأشكال أخرى للموت لا يمثل الموت غرقا بعرض مياه جبل طارق غير شكل يميزه الإشعاع الإعلامي على الواجهة الأوروبية... القضية إذن هي الموت، فلمن انتهج خيار المواجهة أن يواجه موتا واحدا متعدد الصور، يصنعه الحسن الثاني ليغدق به على المغاربة الكادحين بكل الوفرة والكرم المعهودين فيه حين يتعلق الأمر بعطاء قمعي لا ينضب. فمن بإمكانه التصدي لإرادة الرحيل مادام رحيل من موت معجون بالقهر وإهدار الكرامة، إلى موت شجاع خال من المغامرة لأناس «احترمهم كثيرا لأسميهم مغامرين، إنهم مغاربة قبل كل شئ، إنهم ناس يتصرفون تحت ضغط الحاجة، وأظن أن كل إنسان عاقل يوجد في وضعية مماثلة كان يجب أن يقوم بمثل ذلك، هذا يعني أن أبناء بلدي ليسوا الوحيدين الذين يخترقون حدود الدول الأوروبية»(1). شكرا للحسن على الشهادة، فهذا دليل مفتوح على كل التآويل، وبعده ما أعلنه في خطابه ل"مكافحة الهجرة والتهريب" من إجراءات للحد من ظاهرة الهجرة السرية، وما قام به وزير قمعه إدريس البصري من تنسيق مع وزارة الداخلية الإسبانية حول تبادل البوليس والتعاون المشترك في مجال المخابرات.

2- حقيقة فلسفة إسبانيا حول الهجرة

قد يبدو من الواضح أن سياسة إسبانيا وتصوراتها حول الهجرة الأجنبية عموما والمغاربية بشكل خاص، ما دام الخطر يأتي من الجنوب القريب، لا تخرج عن الإطار الأوروبي لبحث ظاهرة الهجرة مع فارق أساسي وهو كون إسبانيا هي الباب الخلفي لأوروبا المفتوح على مضيق جبل طارق، أي على الشعوب ذات التاريخ الهجروي العريق. فإسبانيا تعتبر هذه الظاهرة حقيقة من بين الأخطار المحدقة بها وبمستقبلها ومستقبل أوروبا في السنوات الأخيرة التي أصبحت فيها جحافل "الغزاة الجدد" تتغلغل في التراب الإسباني ومنها من يتقدم نحو أوروبا بأعداد تفوق قدرات التحمل، في وقت أصبحت تواجه فيه إسبانيا كمثيلاتها الأوروبية أزمات اقتصادية عنيفة أخطر مايميزها البطالة. ولعل الإختيارات التي تنتهجها اليوم الحكومات الأوروبية بتقليص مناصب الشغل (حوالي 60 ألف منصب خلال هذه السنة في إسبانيا وحدها) لخير دليل على ذلك. وهذا مايجعل التوجه العام لإسبانيا في مجال الهجرة يقضي بإقفال كل المنافذ والبحث في نفس الوقت عن السبل والمبررات لطرد غير المرغوب فيهم، الأمرالذي تأكد قبل سنتين خلال مهزلة التسوية القانونية لأوضاع المهاجرين، التي كانت حقيقة بمثابة مسرحية محبوكة تهافت عليها الإعلام، وتأكد قبل ذلك مع قانون الأجانب في يوليوز 1985 لتكتمل الصورة الآن مع إجراءات تجديد وثائق الإقامة ورخص العمل، ناهيك عن التماطل والتعسفات الإدارية وكل أشكال الإستغلال البشع بروح إقطاعية عالية لا زالت تحمل العلم القروسطي بإسبانيا، هذا دون ذكر مظاهر الحقد والعنصرية التي أصبحت بمثابة خبز يومي يتجرعه المهاجرعلى مضض بأرض "الديمقراطية النمودجية الفتية".

غير أن ماسبقت الإشارة اليه أعلاه لا يبدو كافيا لفهم حقيقة الفلسفة الإسبانية في مجال مواجهة "خطر" الهجرة، خاصة إذا بحثنا الآراء والمواقف التي تقتسم الساحة السياسية الإسبانية والموزعة رسميا حسب تصريح "خوسي لويس كوركويرة" Jose Luis Corcuera وزير الداخلية الإسباني، على الشكل التالي:

- موقف "لا واقعي يقضي بخلق أروبا موحدة ومقفلة في وجه المهاجرين"
- موقف "غير مسؤول يقضي بفتح الأبواب على مصراعيها أمام المهاجرين"

أما على الصعيد الشعبي فيمكن تمييزثلاث مواقف أساسية:

-الموقف المعروف لذى الأوساط المهاجرة بإسبانيا والذي يؤكد بشكل ترتيبي على الأوروبيين أولا، الأمريكو-لاتينيين ثانيا، السود في الدرجة الثالثة، المغاربيون "LOS MOROS" حسب تعبيرهم في الدرجة الرابعة وهم الأكثر غير مرغوب فيهم لسببين تاريخيين يوردهما الإسبان بمناسبة وبدونها، يتمثل الأول في الإحتلال العربي لإسبانيا والثاني في استجلاب فرانكو لمواطنين مغاربة للمحاربة إلى جانبه في حربه ضد كاتالونيا وبعض المناطق الأخرى، والطريف في هذا الترتيب هو أن من هم أكثر عرضة للإضطهاد العنصري بإسبانيا هم الغجرLes Gitans أصحاب الحق في الأرض والوطن. والجذير بالذكر هنا أن هذا الموقف يعتبر الأكثر قوة على الصعيد النظري وبحدة أكبر في غمار الواقع، يمثله سياسيا وبشكل أساسي، الحزب الشعبي Le parti Populaire والحزب الإشتراكي، صانعا قانون الأجانب الذي علق عليه Jose Antonio Ginbernet بكونه مثلا واضحا للعنصرية في إسبانيا.

-الموقف الثاني المعروف باقتراحه للحلول الديمقراطية والإنسانية لمحنة المهاجرين (الموقف غير المسؤول حسب وزير الداخلية) والقاضي بإدماجهم داخل المجتمع وتمتيعهم بكل الحقوق. وهو موقف بالرغم من قوته النسبية في الميدان إلا أن له تأثير ملحوظ في الساحة السياسية والثقافية والحقوقية ولذى الرأي العام الإسباني.

-وأخيرا الموقف المعروف عالميا بالنزوع النازي العنصري، الذي يؤكد على الضرورة الفورية ليس فقط لإقفال الأبواب والمنافذ في وجه المهاجرين كل المهاجرين، بل وعلى إجلاء كل من ليست له صلة بصفاء العرق وقوة الجنسية الإسبانية. تَوَجُّه الملف الأسود في مجال الإعتداء على المهاجرين خاصة السود والمغاربيون. وهو بالرغم من ضعفه وضعف أصحابه الظاهر سياسيا وشعبيا إلا أنه يعرف تناميا سرطانيا ملحوظا.

3- مقترحات الحلول الحكومية:

فماذا تعتزم إسبانيا القيام به بالتنسيق، طبعا، مع أروبا لمواجهة خطر "الغزو الجديد" الذي لم يعد يقتصر على شمال إفريقيا وآسيا، بل امتد على الجهة الأخرى لأروبا لفتح جبهة جديدة بعد التحولات التي عرفها المعسكر الشرقي، وإن كان الإهتمام الإسبانو-أروبي يتركز أكثرنحو الجنوب وخصوصا المغرب العربي الذي من المفروض أن تبلور أروبا معه علاقة جديدة «مستقرة ودائمة، بدوامها سيدوم السهر على المصالح الكثيرة الممتدة داخل جزيرة المغرب العربي الممتدة بين الصحراء والبحر، خاصة وأن هذا الأخيريعد الآن بمثابة قنبلة موقوفة الإنفجار، بإمكان أروبا إبطال مفعول انفجارها يكفي توفير الأدوات من أجل هذا الغرض» حسب مشروع تقرير مقدم للجلسة البرلمانية للبرلمان الأروبي بمدريد بتاريخ 26 فبراير 1992 والمعنون ب"أروبا والمغرب العربي"، نجد في مادته11 ما يلي:«الذي بإمكان أروبا القيام به أو بإمكانها القيام به في المستقبل في علاقتها مع المغرب العربي وفي ارتباط مع أهدافها، يمكن الإشارة الى النقاط التالية باعتبارها الأكثر أهمية:

أ-الدفاع عن المصالح المشتركة في المنطقة، السياسية منها، المرتبطة بالأمن والمصالح الإقتصادية التي من شأنها تسهيل خلق إطار دائم للسلم، العدالة والحرية.

ب-ومن أجل هذا الهدف، إنعاش التنمية الإقتصادية للمغرب العربي من أجل تقويض التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بروح تضامنية عالية، فهذه أحسن طريقة لتلافي تصاعد المشاكل والمساهمة في حلها قبل أن تبلغ أوروبا.

ج-تطوير ظروف الحياة من أجل ضمان السلم الإجتماعي وعموما من أجل خلق استقرار سياسي بالمنطقة بمضمون دينامي يسمح بخلق أنظمة أكثر إشراكية plus prticipatif أكثر احتراما لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت أكثر حرية على الصعيد الإقتصادي».

من أخذ هذه الإدعاءات المفتعلة التي مافتئت الأبواق الرسمية للحكومات الأوروبية مأخذ

الجد، لصدق فعلا أن أوربا صديقة حميمة للشعوب وأنها تحمل هما حقيقيا من أجل دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب العربي، ولبرأها من كل ما يعج به الشارع من مظاهر العنصرية والتهميش التي تذهب حد التصفيات الجسدية، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، ولصدق فعلا أن الحكومة الإسبانية تفكر جديا في حل معضلة المهاجرين بما يحفظ حقوقهم ومصالحهم.

الأكيد أن ما ورد بمشاريع الحلول التي تقترحها إسبانيا لمواجهة ظاهرة الهجرة، لا يعدو أن يكون ولمرة أخرى، درّ للرماد في العيون ومحاولة سادجة لتغليط الرأي العام، وإن كنا لا نغفل كون أوروبا وضمنها إسبانيا قد قدمت فعلا بعض "المساعدات" للمغرب مرت وتحت أعينها مباشرة إلى الحسابات البنكية للحسن وجوقته الوزارية، وللمزيد من التفصيل نورد الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: تيار الهجرة إلى إسبانيا، مع تنوع مشاربه (أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا، أوروبا)، وبالرغم من كون الأفارقة مجتمعون، حسب إحصاء نشرته جريدة "البايبس"، لا يشكلون أكثر من 6,35% من مجموع المهاجرين، أمام 66,20% للأوروبيين و 19,45% للأمريكولاتينيين، في حين لاتشكل الهجرة السرية التي تقيم إسبانيا الدنيا وتقعدها حولها أكثر من 1%. رغم ذلك وبشكل ليس مبررا في كل الحالات، تكاد إسبانيا بإعلامها وحديث الشارع بها تختزل الظاهرة في الأفارقة والمغاربة خاصة. والأدهى الآن، أن الحديث أصبح مختزلا في ظاهرة "قوارب الموت"، فكم يا ترى يبلغ عدد "الأرجل المبللة" الناجية من الغرق التي تطأ سواحل إسبانيا كل سنة. أكيد أن العدد خلال سنة 1992 وبالكثير من المبالغة بالنسبة لكل التقديرات لا يتجاوز الألف، ومع ذلك نجد رجال السياسة في إسبانيا يحاولون وعلى نحو ساذج ورخيص توظيف ظاهرة الهجرة السرية مشجعا يعلقون عليه إخفاقهم ونهجهم المأزوم في مواجهة المعضلات الإقتصادية. يكفي لتبين ذلك، الرجوع الى صفحات الجرائد والمجلات والبرامج والندوات وتصريحات القادة الحكوميين والحزبيين، فكلهم (مع بعض الإستثناءات) يعزفون نغما نشازا يترجم غلا عنصريا متوارثا (أو هكذا يبدو حين يعيد أغلب الإسبان مآسي التاريخ، ويتحدثون عن الإحتلال العربي، وعن حرب "الموروس" ضدهم إلى جانب فرانكو. لنقف فقط عند التحقيق الصحفي الذي نشرته جريدة "البيريدكو EL Periodico"، قرار رئيس بلدية "روسيس" ROSES طرد 500 مغاربي بذريعة عدم توفرهم على الوثائق، وليست المرة الأولى التي يعبر فيها "Pere Sanès" أو "لوبين LE PEN" إسبانيا كما يسميه المغاربة بمقاطعة "جيرونا Girona" عن غله العنصري مدعوما في ذلك بوابل من الشهادات/الإفتراءات الكاذبة في حق المغاربة تتهمهم بالإجرام والسرقة. فماذا قامت به الحكومة لردع مثل هذا السلوك الشطط؟. طبعا لا شئ مادامت الحكومة هي المانع الأول لتجريم العنصرية في إسبانيا.

الملاحظة الثانية: التنامي الخطير للتطرف والعنصرية التي يذهب ضحيتها كل يوم وفي كل شبر من إسبانيا مهاجرون أبرياء من كل الفئات وكل الأعمار، ليس آخرها الإعتداء الوحشي الذي مارسه أربعة حراس نادي ليلي "Discotheca Floridi De Fraga" في حق شاب مغربي ليلة الأحد 18 أكتوبر1992. مع التأكيد على أن السلوك العنصري بإسبانيا لم يعد يكتفي فقط بالإعتداء المادي والأدبي، بل أصبح يتعدى ذلك إلى التضييق الإداري ومصادرة فرص الشغل على المغاربيين من طرف الباطرونا ومكاتب التشغيل. فما محل ما تدعيه إسبانيا (الحكومة) في ما يحصل بالشارع العمومي على نحو صارخ لا يمكن التغاضي عنه.

الملاحظة الأخيرة: إذا كانت إسبانيا تؤمن حقيقة وتسعى إلى تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي، فما الذي قامت به في هذا الصدد مع جلاد تازمامارت غير دعمه بكل السبل وفي كل المناسبات، بل والتنسيق معه بمد الجسور لتسهيل و"شرعنة" عبور المخابرات المغربية إلى إسبانيا، وهو ماتم الإتفاق حوله مؤخرا بين وزيري الداخلية الإسباني والمغربي.

فلتتأكد إسبانيا من أن ادعاءاتها تتكسر كل لحظة على بساط الواقع المرللمهاجرين، وليتأكد المهاجرون بدورهم أن لا أحد يملك الحلول السحرية لمشاكلهم، لذلك فإن خيار المواجهة المنظمة، بتنسيق مع القوى الديمقراطية الإسبانية، ضد الحكومة يبقى هو الطريق السليم من أجل انتزاع الحقوق والمكتسبات التي من شأنها أن ترسم وضعا إيجابيا لصالح المهاجر.

محمّد عبد السلام
برشلونة، أكتوبر 1992.

(1)- *حوار للحسن مع جريدة Le Monde، يوم الأربعاء 2 شتنبر 1992.*

المراجع:

أعداد مختلفة من جرائد: Le Monde-
EL Pèriodico Pais -AVUI
مجلة Carta De Espana ومجلة Interview خاصة بالهجرة.
Jeune Afrique عدد 15/ 21 أكتوبر1992، ملحق خاص حول المغرب.
مقررات مؤتمر S.O.S Racisme إسبانيا.
مقررات أشغال الدورة البرلمانية للمجلس الأروبي مدريد.
بعض وثائق C.I.T.E مركز إعلام العمال الأجانب.

هل مازالت إسبانيا تعاني من القمع الفرنكاوي أم أنه يستعمل فقط ضد مهاجرينا؟!

أنا مواطن مغربي حتمت علي الظروف أن أهاجر من بلدي في السنوات الأخيرة. عدت إلى وطني هذا الصيف وقضيت به شهرا، وعند رجوعي خرجت من باب سبتة المحتصبة، ووصولي إلى رجال الجمارك الإسبان هوى علي أحدهم بالضرب والركل والشتم دون أن أعرف السبب. نجحت في التحكم في أعصابي، فسألت صديقي:

-لماذا عاملني هذا الفاشي بهذا الأسلوب؟، أجاب صديقي:

-لمجرد خروجك من الصف.

أحسست بالظلم والإحتقار، فقررت أن لا أترك هذه المعاملة العنصرية تمر دون احتجاج، فذهبت إلى ضابطهم وحكيت له ما جرى. فقال لي:

-سأطردك إلى المغرب إذا استمررت في تكسير رأسي بالكلام الفارغ.

بعدها قصدت مركز الشرطة الرئيسي، وعند دخولي كانت الساعة تشير إلى العاشرة ليلا. سألت شرطيا -بدت عليه علامات الحقد- عن العميد. كان العميد غائبا، ثم دار بيني وبينه حديث، فنادى على ضابط حكيت له ماجرى، وكم كنت مندهشا ومستغربا حينما قال لي وهو يبرر ما قام به صديقه الفاشي:

-حينما تُرَحِّبُونَ وتُشْتَمون في بلدكم لاتحركون ساكنا وهنا لمجرد "حدث صغير" تقيمون الدنيا وتقعدونها. وقال شرطي آخر:

-لا تبدو أية جروح على وجهك. أنت كذاب.

قلت للأول دون أن أعطي أي اهتمام للثاني لأني عرفت قصده.

-هل لأني مغربي حق لكم أن تعاملوني بهذا الأسلوب المتخلف؟. فقال لي:

-إذا لم تكن راضيا فسافر بالطائرة دون مرورك على "ترابنا الوطني"!.

كان بودي أن أنبهه بأني مازلت في وطني (سبتة العزيزة)، لكن لم أرد أن أحول ماجرى إلى حديث سياسي مع ضباط ترعرعوا في أحضان الديكتاتورية الفرنكاوية قلبهم وسلوكهم ملئ بالحقد والكراهية لنا. لم أرد أن أطيل معهم الحديث ومضيت لشأني ولكن أتساءل:

-لماذا يعاملوننا بهذه الطريقة خاصة وأن إسبانيا دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، هل حقا لأننا نركل ونشتم في بلدنا، أم لكوننا أيضا لانتوفر على حصانة تقينا من الإعتداءات الأجنبية؟!.

إني أنادي كل الغيورين عن كرامة مواطنيهم أن يدلونا عن السبل التي يجب أن ننهجها -نحن المهاجرون- حتى لا تتكرر هذه الإعتداءات والإهانات.

وشكرا

مواطن مغربي.

المميّزات التاريخية للهجرة المغربية بإسبانيا 92/80

توصّلت المجلة بهاته الوجهة نظر التي يساهم بها أحد مسؤلي جمعية العمال والمهاجرين المغاربة بإسبانيا ATIME، تنشرها بالكامل تشجيعا منّا لمساهمات المناضلين المغاربة بإسبانيا، آملين أن يثير النقاش لديهم، خصوصا العاملين في جمعيات مغربية أخرى ويحفزهم على مراسلتنا.

إن كل دراسة علمية للمميزات التاريخية للهجرة المغربية بإسبانيا، خصوصا مع بداية الثمانينات "حيث عرفت تحولا قلب الأسباب والشروط التقليدية للهجرة المغربية نحو أروبا"، تفترض اختيارا منهجيا على مستوى التحليل، يتضمن بالضرورة الإنطلاق من تصور عام لواقع الهجرة المغربية وأسبابها داخل المغرب ولطبيعة تطورها. وحديثنا إذن عن المميزات التاريخية للهجرة المغربية باعتبارها خلاصات تاريخية لواقع اقتصادي وسياسي معين بتطورها وتجددها تنطلق من تصور جدلي يعتمد على العلاقات المتبادلة بين الأحداث الدالة، الشئ الذي يلزمنا أن نسيرفي مسلسل هذه الأحداث بين ماهو ثانوي وماهو جوهري، ماهوظرفي وماهو هيكلي، وبالتالي فإن المميزات التاريخية التي علينا إبرازها لا تهم كل مسيرة الهجرة الهجرة المغربية، لأن هذه المسيرة لم تنته بعد، إنما شوطا من أشواط تطورها وتحولها، خصوصا إلى إسبانيا وبروز ظاهرة "قوارب الموت" و "الظهور المبللة".

وعلى هذه الأسس التي أوضحناها، وانطلاقا من هذا التصور العام يمكن أن نتكلم عن مميزات تاريخية خاصة بالهجرة المغربية إلى إسبانيا (الثمانينات ومرحلة قوارب الموت)، مميزات تأخذ سمتها وطابعها الأساسيين من تصورنا لواقع الهجرة المغربيةحاليا باعتبارها جزء من بنية تاريخية في تشكل مستمر سواء بالنسبة لمكوناتها أو بالنسبة لإرتباطها بواقع البنية العامة التي تحملها ضمن نسقها العام وعلاقته بواقع الحركة العمالية المغربية، وباعتبار الهجرة المغربية ترتبط كباقي الحركة العمالية المغربية، تتناقض تتلاحم بحركة نضال الشعب المغربي من أجل الديمقراطية والحرية أو ربما تلاحمها بحركة الصراع ضد النظام القائم يحمل شروطه وأسبابه وطبيعته المتطرفة من شروط الهجرة أو العبور الحالية وظروف الإستقبال والإقامة.

هذه المميزات التاريخية ليست قارة وإنما هي الأخرى في تحول، وأنها ليست نتاج مسلسل تاريخي يفتقد إلى الذات المحركة الفعالة، وإنما نتاج مسلسل تاريخي ذاته الفعالة هم العمال المهاجرين ونضالهم داخل جمعياتهم الديمقراطية، هذه الأخيرة ظهرت كإطارات فرضت وجودها نتيجة واقع التدمر والمعاناة وصعوبة الشروط التي أصبحت تواكب المهاجر المغربي أثناء وبعد عبوره، كما كرد طبيعي على الإطارات الصفراء المخلوقة من طرف تمثيلية النظام بالخارج للتحكم في العمال المهاجرين المنتجين منهم للعملة الصعبة، ومحاولة تحاشي ارتباطهم بحركة نضال الشعب المغربي.

غير أن توفر تصور عام وجدلي لتطور حركة الهجرة المغربية ليس كافيا وحده لإبراز المميزات التاريخية لهذه الحركة، وإنما لا بد من توفرشرط آخرضروري ومتفاعل مع التصور العام ذاته، وهو ما يمكن أن نسميه بالبعد التاريخي. هذا البعد الزمني هو أساسي في الشروط الحالية للهجرة المغربية وعلاقتها مع النقابات الأوروبية خصوصا وأن الإطارات الديمقراطية للعمال المهاجرين المغاربة بإسبانيا تطورت من خلال صراعها ضد هيمنة الإطارات النقابية الإسبانية والمنظمات الكنيسية مما عقد حركة تنظيمها، وبناء الذات وتطوير برامجها دون أن تستطيع هذه الوضعية فصلها عن ارتباطها التاريخي منذ نشأتها بحركة نضال الشعب المغربي، خصوصا أن التناقض والصراع فيما بينها جعل من هذا الإرتباط بحركة نضال الشعب المغربي موضوع تنافس فيما بينها.

ربما شرح وتوضيح معالم واقع ومسيرة الهجرة المغربية بإسبانيا يتطلب فحصا واستنطاقا لأحداثها، ولذلك سأتطرق إلى المعالم الأساسية التي برزت من خلال هذه المسيرة.

أول ماظهرت حركة الهجرة المغربية المنظمة بإسبانيا سنة 1986 على شكل مساهمة أطر نقابية سابقا، أو طلبة في جمعيات إسبانية للتضامن مع المهاجرين، أوداخل النقابات الشيوعية والإشتراكية؛ "أخيطي" (الإتحاد العام للشغل)، "كوميسيونيس" (اللجان العمالية)، حيث سجلت المحاولات الأولى لتأسيس جمعية مغربية تمثل المهاجرين المغاربة بإسبانيا بديلة عن الجمعيات الصفراء التابعة للسفارة، وعن المنظمات الإسبانية والفصل بين مفاهيم التضامن والتعاون وشرط التمثيلية الشرعية للمهاجرين والذي تحول إلى معركة وتحدي انتهى إلى حد ما لصالح الجمعيات الديمقراطية منذ أن حملته كشعار إحدى أقوى الجمعيات الديمقراطية للمهاجرين آنذاك، وهي جمعية العمال والمهاجرين المغاربة بإسبانيا (أتيمي)، لتفرض بعد ذلك حق الحوارالمباشر مع الإدارة الإسبانية فيما يتعلق بقضايا الهجرة والمهاجرين. جمعية عرفت منذ البداية بصراعها من جانب آخر مع الجمعيات الصفراء (الوداية) وسياسة القنصلية والسفارة المغربية بمدريد خصوصا بعد أن ربحت معركة فضح قنصل المغرب بمدريد بتورطه في عمليات التزوير وبيع وثائق قانونية للمهاجرين وتقاضي أجر عن منحهم لجوازات السفر والتي انتهت بنقل القنصل إلى الداخل لأسباب رسمياً مجهولة ولو أن الرأي العام يعرفها بالتفصيل.

أعطت هذه المعارك مصداقية للجمعيات الديمقراطية الحديثة النشأة، ورسخت تمثيليتها للجالية المغربية، وبالتالي ساهمت في بداية تحولها كحركة إلى أداة طليعية فعالة للمساهمة في نضالات الشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية.

في هذا المضمار، يمكن أن نلاحظ أن الهجرة المغربية بإسبانيا على عكس واقع تطور الهجرة المغربية بباقي دول أروبا، عرفت خلال هذه الفترة تغييرات جوهرية في تركيبها وفي مضمون نضالاتها، في توجيه هذه النضالات وفي ارتباطها بحركة نضالات الشعب المغربي. فخلال هذه المرحلة عرفت الهجرة المغربية ثلاث تغيرات أساسية هيكلية، والتي تبرز في التنظيم وميلاد الجمعيات الديمقراطية وخطة عملها وعلاقتها. ففي سنة 1985 كانت المساهمة في الجمعيات الإسبانية المتضامنة والنقابات منطرف أطر مهاجرة مناضلة، وفي سنة 1986 كانت المحاولة الأولى لتأسيس أول جمعية ديمقراطية بديلة عن الجمعيات الصفراء، محاولة أصيبت بالإجهاض مبكرا ولو أنها شكلت رغما عن ذلك قاعدة ميلاد نقاش/صراع بين الديمقراطيين حول طبيعة المشروع النضالي الممكن والمقبول والمتوفر على الحد الأدنى اللازم لمساهمة الجميع وخدمة الهجرة المغربية الفتية بإسبانيا، نقاشا قيما انتهى بتحول تاريخي ومهم سنة1986 بتأسيس جمعية العمال والمهاجرين المغاربة بإسبانيا (أتيمي)، ككونفدرالية لمجموعة من الجمعيات الديمقراطية من بينها جمعية الشبيبة المهاجرة (أخي)، وجمعية النساء المغربيات المهاجرات (الأمان)، لتنطلق بعد ذلك الى التغير الثالث بتنظيم علاقاتها مع القوى الديمقراطية التقدمية بإسبانيا، والذي سطرته جمعية العمال (أتيمي) في مؤتمرها الإستثنائي في أبريل 1990، خصوصا طبيعة وبرنامج علاقتها مع النقابات الإسبانية، والتأكيد على استقلاليتها وتمثيليتها للهجرة المغربية، لتؤكده في نفس المؤتمروالمصادقة على ذلك في مجلسها الوطني المنعقد بتاريخ 17/16مارس 1991بارتباطها كإطار ديمقراطي بحركة نضال الشعب المغربي وقواه الحية من أجل الحرية والديمقراطية. والحسم في هذه النقطة الأخيرة كان مصيريا وضروريا لتوضيح أفق ومصير كل الإطارات الديمقراطية في علاقتها بهموم الشعب المغربي، خصوصا من موقع جد استراتيجي كإسبانيا وقوة تأثير العلاقة بالوطن. كذلك كان مصيريا باعتبار الأخطاء السابقة التي سقطت فيها نفس الجمعية بتعاملها الخبزي المصلحي مع قضايا المهاجرين وارتباطها ببعض المنظمات الإسبانية وبالتالي باعتباره قرارا حسم في تناقض وصراع دام داخل الجمعية لمدة ثلاث سنوات، وأثر على قوتها وقدرتها الفاعلة في الساحة طوال مدة الصراع بين المدافعين عن اتخاذ سياسة خبزية لقضاء مصالح المهاجرين وبين المدافعين عن سياسة الدفاع عن مصالح المهاجرين وربطهم في نفس الوقت بحركة نضال الشعب المغربي من أجل الحرية والديمقراطية والتي انتهت بانتصار الطرح الأخير في مؤتمرها الإستثنائي في أبريل 1990، وسجلت بعده الجمعية ككونفدرالية توسعا على مستوى كل التراب الإسباني، وحضورا بارزا ببباقي أروبا وخصوصا في لجنة تنسيق الجمعيات الديمقراطية بأروبا، كماحققت معارك ضخمة سمحت لها بفرض تمثيليتها وقيادتها للهجرة المغربية بإسبانيا دون تغييب، من طبيعة الحال، باقي الجمعيات الديمقراطية والتي بشكل أوبآخر تتواجد بالساحة الإسبانية، وخصوصا بمدريد والتي كذلك تعرف مخاضا أثر على تطوره التطورات التي عرفتها جمعية العمال (أتيمي) في نضجها ونموها، كماتعرف نقاشا غنيا مع نفس الجمعية لتحديد استراتيجية عمل موحدة في المستقبل.

مدريد في 1992/8/16
البجوقي حميد

إستجواب مع محمّد حربي

«شوّهوا الإشتراكية ويشوّهون الدّيمقراطية»

المجلة: الرفيق محمد، أريد أولا أن أعرّف بك لقراء مجلة الى الأمام، وبأهم محطات حياتك النضالية فلقد كنت من الأطر الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وشاركت في كفاح الشعب الجزائري من أجل الإستقلال، وكنت من بين محرري "برنامج طرابلس" قبل الإستقلال. وفي السنوات الأولى بعد الإستقلال أصبحت من الأطر الأساسية، كما كنت من مؤسسي مجلة " الثورة الإفريقية " (Révolution Africaine). وفي هذا الإطار لابد من التذكير بالدور الذي لعبته في ظل ذلك الإندفاع القوي لذى الشعب الجزائري خلال السنوات الأولى للإستقلال للتطور نحو الإشتراكية، وفي التجربة التاريخية للتسيير الذاتي للمعامل وضيعات المعمرين السابقين. كما كتبت عن تجربة حرب التحرير وتناقضاتها.

لكن تجربة التسيير الذاتي تو قفت مع انقلاب 1965، وشرعت تناضل مع التقدّميين الجزائريين في السرية واعتقلت وسجنت لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى سنتين تحت الإقامة الإجبارية، ودفعت ثمن ذلك غاليا من صحتك. وأنت الآن أستاذ بجامعة باريس 8، ولك عدة مؤلفات هامة، وتعتبر حاليا ليس على مستوى الجزائر فقط، بل أيضا على المستوى المغاربي من المثقفين الثوريين الأساسيين، ولنا شرف للقاء بك اليوم.

محمد حربي : فيما يخص النقطة الأولى حول حياتي النضالية، أعتبر نفسي إبنا للحركة الوطنية، أعني أن انخراطي في البداية كان على أسس وطنية -بالمعنى القومي للكلمة-، وفي خضم هذا النضال داخل الحركة الوطنية، نظرا للصراعات التي كانت تخترقها ونظرا أيضا للحوار الذي كان قائما بين هذه الحركة والحركات الجزائرية الأخرى، حدث تغير في أفكاري، وبدأت أتبنى الماركسية لكن استمررت أناضل من داخل الحركة الوطنية، وكنت من بين كمشة صغيرة حقا من المناضلين، الذين كانوا ينادون بإعطاء مضمون علمي لقضية الأمة وقضية الثقافة. وبهذا الشأن كانت هناك خلافات كبيرة بيننا وبين عدد من المسؤولين الذين سيصبحون زعماء للحركة الوطنية كعبد السلام بلعيد، رضا مالك... وكنا كمشة مناضلين علمانيين نعتبرأن الأمة الجزائرية لا يمكن أن تتأسس إذا لم تحتل الطبقة العاملة دورا قويا داخل الحركة الوطنية، لأننا كنا نعتبر أن نمط حياة العمال يؤهلهم للتوفر على مفهوم عصري لتلك القضايا. أما الطبقات الأخرى لم يكن لها ارتباط بالقطاع العصري كما هو الشأن بالنسبة للعمال. وشيئا فشيئا تطورت أفكارنا في اتجاه الماركسية ولم نكن نتعدّى في بداية الأمر 3 أو 4 أشخاص...

المجلة: هل لك أن تحدد الفترة التاريخية لهذه التطورات؟

محمد حربي: هذا التفكير بدأ في 1954 قبل الإستقلال. وعندما اندلعت الثورة الجزائرية ودخلنا في معركة التحرير، كانت أفكارنا معروفة لذى الجميع. لكن في نفس الوقت، لم يبدي زعماء الحركة آنذاك تخوفا من تأثيرنا، كما لم يكن من الممكن التشكيك في نضاليتنا لأننا كنا وليدي نفس الحركة الوطنية، وكانوا يعتبرونها خلافات ثانوية، لأن ماكان يهمهم آنذاك هو الكفاح ضد الإستعمار ولم يكن مسموحا التخلي عن الكفاءات الموجودة في المجتمع.

كما كنا من الأولين داخل الحركة الوطنية، ومنذ 1956، الذين وضعوا برنامجا يتأسس على آفاق بعيدة، حيث قلنا بأن حرب التحرير الجزائرية هي حرب طويلة لأن تناقضاتنا مع الإستعمار لم تكن نفس التناقضات ما بين تونس والإستعمار أو المغرب والإستعمار. كانت هناك -أي في تونس والمغرب- طبقات قادرة على التغلب على الإرادة الشعبية، تتساوم مع القوة الإستعمارية. مثل هذه الطبقات لم تكن موجودة في 1954 بالجزائر، لكنها بدأت تتشكل شيئا فشيئا خلال الحرب، ولهذا السبب اعتبرنا أن حرب التحرير حرب طويلة وهو ماحدث، مما أدى بعدد من المسؤولين في الحركة الوطنية أن يعيروا كلامنا اهتماما أكبر. لا يعني هذا أنهم كانوا يرحبون بأفكارنا، بل لأن تجارب التحالفات خلال هذه الحرب بينت لهم صحة أفكارنا.

لذلك كنا مسموعين ونلعب دورا هاما في صياغة البرامج، كما أعطيت لنا مسؤوليات هامة في لجن ذات طابع سياسي أو إيديلوجي. وهنا أفتح قوسا لأقول بأن تجربتنا وتجربتي الخاصة لم تنحصر في الجزائر، إذ ساهمت مع المهدي بنبركة في صياغة "الإختيار الثوري"في شامبيزي بسويسرا...

عديد من المناضلين كانوا يثقون فينا ويعترفون بخبرتنا وإخلاصنا، حيث كانت هناك إمكانية تحمّل مسؤوليات كبيرة، ولكن لم نندفع وراءتلك المناصب لسبب موضوعي، فلقد كنا نعتبر أن الأفكار مهما كانت صحيحة لا تصبح فاعلة إذا لم تكن تحملها القوّة الإجتماعية المعنية. فالطبقات التي كنّا نحاول الإرتكاز عليها أي طبقة العمّال والفلاحين الصغار والمثقفين الثوريين كانت تحت الهيمنة السياسية للطبقات الأخرى في إطار الحركة الوطنية. وكان هدفنا هو كيف تتمكّن هذه القوّة الإجتماعية من أن تلعب دوراً سياسياً مستقلا داخل جبهة التحرير، وأن تعمل شيئا فشيئا على تغيير هذا الإطار، أي إطار الحزب الوحيد

المجلة: لكن في كتاب "جون لاكوتير" حول حرب الجزائر، يذكر هذا الكتاب أن الشيوعيين تعرّضوا للإضطهاد من طرف حركة التحرير إبان الثورة في سنوات الخمسينات؟

محمد حربي: ليس الشيوعيين فقط، بل عدد من الثوار الوطنيين تعرضوا للإغتيال.

بصدد الشيوعيين (أي أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري)، لم يكن لديهم موقف واضح من المسألة الوطنية، هذا لايبررقطعا اضطهادهم، وأنا كنت من بين الذين دافعوا على عقد تحالفات معهم بصدد بعض القضايا في 1954. غموض موقف الحزب الشيوعي الجزائري من القضية الوطنية له جذور تاريخية. فلقد كان موقف هذا الحزب من هذه القضية في الحقبة مابين 1936و1945 أقرب منه إلى الموقف الإستعماري، مما أحدث شرخا كبيرا بينهم وبين القوميين. هذه الخلافات ليست فكرية فقط، بل لها أسسها الطبقية، لكنها لم تكن واضحة بالنسبة للجماهير الشعبية. كما لم يكن لدى هذا الحزب موقفا واضحا أيضا من الثقافة الوطنية.

لقد كان الهم الأساسي آنذاك هوتجميع الطاقات والقوى التي لم تكن لها ارتباطات خارجية لمواجهة الإستعمار. وكانت تلك القوى تتهم -وأظن أنها كانت ترتكز على أسس- الحزب الشيوعي الجزائري بارتباطه الغير السليم مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وبعدم إستقلاليته.

في اعتقادي أن هذه المسألة -المواجهة بين الحركة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي الجزائري- ناتجة عن عاملين أساسيين:

-الأول هو رفض القوميين لمفهوم الصراع الطبقي وتركيزهم على تجميع أغلب القوى الوطنية

لمواجهة الإستعمار.

-العامل الثاني هوغموض موقف الحزب الشيوعي الجزائري من المسألة الوطنية، مما أعطى فرصة ضربه واضطهاده، وأن يظهر ذلك أمام الشعب الجزائري كأمر مشروع وإيجابي! لكن مجموعتنا لم تكن تتفق مع هاته الممارسات.

وفي السنوات الأولى من الإستقلال. كانت الجزائر تعيش تقريبا حالة فوضى، وهذا ناتج: أولا، إنفجار الأجهزة التي تكوّنت خلال الحرب على إثر الخلافات التي وقعت بين المسؤلين في جبهة التحريربعد الإستقلال.

ولا يمكن تفسير كلّ تلك الخلافات بأسباب إجتماعية (أو طبقية)، فلقد كانت في أغلبها صراعات من أجل السيطرة على مواقع السلطة. لكن هاته الصراعات ستدفع بتلك التيارات للبحث عن حلفاء لها داخل طبقات المجتمع الجزائري. فمنها من كانت تبحث عن حلفاء لها داخل الطبقات العليا والأخرى داخل الطبقات الدنيا. وكانت مجموعتنا من بين الذين توجّهوا إلى طبقات العمال والفلاحين. ووجّهنا نداءا لهم ندعوهم للإستيلاء على أراضي المعمّرين السابقين. وكان لهذا الموقف تأثير كبير في الأوساط السياسية، لكونه دفع بالدولة أن توضح موقفها فيما يخص المسألة الإجتماعية.

الإتجاه الأكثر قوّة داخل الجبهة كان يدعو إلى تكوين قطاع عام. أمّا الذين ينادون بالتسيير الذاتي فقد كانوا كمشة صغيرة، لكن كانت تجد لها صدى هاما داخل قواعد الحزب، التي كانت ترى في جهاز الدّولة نموّ طبقة برجوازية. كما أنّ هناك شرائح من البرجوازية الصغيرة كانت تبحث عن سند لها وسط الطبقات الشعبية في صراعها ضدّ شرائح عليا من البرجوازية الصغيرة، لذلك تبنّت شعار التسيير الذاتي. لكنّ موقفهم ظلّ يشوبه التذبذب، لأنّ قبول التسيير الذاتي كمفهوم إشتراكي يفرض موقفا واضحا من مسألة الصراع الطبقي وهو ما لم يقبلوا به. فياله من مفهوم غريب للإشتراكية. إشتراكية الطبقات دون تمييز!، كما لم يقبلوا بحزب مفتوح.

لقد إقترحنا آنذاك تشكيل حزب عمّالي Travailliste أي حزبا يرتكز بالأساس على النقابات، وتكون المقاومة فرعا من ذلك التجمّع. ولقد كان بنبلّة مواقفا على ذلك في البداية، لكنّه تراجع عنه بسرعة، وإنحاز إلى التيارات التي كانت تنادي بالحزب الوحيد.

لقد فشلت دعوتنا إلى تشكيل حزب عمّالي Travailliste ، على الطريقة الإنجليزية. إعتبرنا هذا النموذج هو الأكثر ملاءمة لواقع الجزائر آنذاك. فتشكيل حزب طلائعي لم تكن مقوّماته موجودة، لأنّ أغلب التيارات التي قامت بمقاومة الإستعمار كانت تيارات قومية، تهدف إلى إحراز الإستقلال لا أكثرو لم تكن مسألة الإشتراكية مطروحة في برامجها. لذلك كان من الضروري تشكيل إطار سياسي يسمح تدريجيا بالإنخراط السياسي للطبقة العاملة ويدفع بالقوميين لتقبّل دورها السياسي.

لقد فشل هذا الطرح لأنّ قوّتنا، رغم إرتكازها على القواعد، كانت ضعيفة في مقابل الإتجاهات المضادّة التي كانت تستمد قوتها من الجيش. والجيش لم يكن موافقاً على التسيير الذاتي.

وكما هو معلوم أنّه خلال إجتماع اللجنة التي اتخذت قرارات مارس 1963، مع مسؤلي الجيش عبّر هؤلاء عن عدم معارضتهم للتسيير الذاتي شريطة ألاّ يتمّ المساس بأراضي المعمّرين الفرنسيين السابقين التي هي بيد الجيش والتي يجب في نظرهم أن تدخل في إطار القطاع العام وتسيّر تسييراً رأسماليا.

وحتّى هذا الموقف سيتمّ التراجع عنه، والتخلّي نهائيا عن التسيير الذاتي، فالطبقات البرجوازية نفسها تبنّت شعار القطاع العمومي لأنّها إستوعبت جيدا أنّ مصلحتها، في ظلّ الظرف السياسي آنذاك، تكمن في السيطرة على أجهزة الدولة وفي تنمية القطاع العام.

بعد 1965 تسلّط هذا الإتجاه على جميع القطاعات وعلى جميع مرافق المجتمع. وفي ذات الوقت تسلّط سياسيا وسعى إلى تكسير النقابات والحركة الطلابية وكلّ من حاول الإستقلال عن جبهة التحرير. وسأعطي هنا مثالا. لمّا أرادت جبهة التحرير أن تشكّل لجن المصانع Comités d'entreprise، وقفنا ضدّ ذلك وإعتبرناه تدخلا في شؤون الطبقة العاملة التي يجب أن تسير أمورها بنفسها. وفي المقابل كنا نعمل على أن يلتحق المناضلون النقابيون بحزب جبهة التحرير ويناضلوا وسطها ليشكّلوا قوّة سياسية داخلها بحجم قوّتهم الإجتماعية. ولقد نجحنا لفترة ما على هذا الطريق. لقد بحثنا دائما على تحطيم الأجهزة المتسلّطة في جبهة التحرير، ليس عبر خوض الصراع الفكري فقط وإنّما أيضا بمحاولة الإعتماد على قوّة إجتماعية: العمال والفلاحين الصغار إذا ماهم إستطاعوا أن يتشكّلوا كقوّة سياسية وتسلّحوا بالإشتراكية ووجدوا مصلحتهم في التسيير الذاتي. لكن ذلك لم يحصل، لأنّ الدولة والتيارات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة تسلّطوا من فوق وكانوا يتحكّمون في القرض وفي التجارة، ولم يعد للعامل حرّية السوق، فإذا أراد أن يشتري لابدّ له من قرض، وإذا أراد أن يبيع لابدّ أن يبيع للدولة، وأصبحت الدولة تمركز المدخول الوطني وتعيد توزيعه على أساس طبقي، والمستفيدون الأولون هم البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. وهكذا فقد العمّال الثقة في شعارات القطاع العام والإشتراكية التي كانت ترفعهما الدولة بل وحتى التسيير الذاتي الذي تم رفعه ولو لمدّة قصيرة. لأنّ تحت غطاء هاته الشعارات كان يتمّ إستغلال العمال إستغلالا رأسماليا، بل أسوأ من الأستغلال الرأسمالي. إذ في المجتمع الرّأسمالي يبيع العامل قوّة عملة بقيمة تسمح له بإعادة إنتاج قوّة عمله، أمّا هناك فإنّ العامل لا يحصل ولو على ما يسمح له بإعادة إنتاج قوّة عمله.

هكذا تمّ إبتذال الإشتراكية وتمييع شعار التسيير الذاتي التي لم يعد لها أيّ صدى وسط العمال والفلاحين وتمّ التخلّي نهائيا عن التسيير الذاتي في نهاية الستينات.

المجلّة: من خلال حديثك يبدو أنّ الصراع رغم حدّته ظلّ صراع أفكار داخل جبهة التحرير، كيف حدثت القطيعة التنظيمية والتي أدت إلى قمعك وقمع رفاقك وسجنهم؟

محمد حربي: لقد شكلنا تيارا داخل اللجنة المركزية لجبهة التحرير. تيار اليسار. ويضمّ هذا التيار إتجاهين. الإتجاه الأول ماركسي مرتكز على مبدأ التسيير الذاتي لكوننا لم نكن نتفق مع الطريق الذي سار عليه الإتحاد السوفياتي، واعتبرنا ذلك رأسمالية جديدة، لقد زرنا تلك البلدان وشاهدنا بأعيننا ولم نكتف بما يكتب أو يقال، وما شاهدناه كاف لكي يفهم المرء بأنّ تلك البلدان لم تكن نموذجا للإشتراكية.

أمّا الإتجاه الثاني داخل تيّار اليسار فهو إتجاه شعبوي ينطلق من مبدإ الإرتكاز على القواعد. في هذا الإطار، كنا نسعى إلى إقناع الشعبويين بالإشتراكية إنطلاقا من أفكارهم نفسها، الداعية إلى الإعتماد على الجماهير. ولقد إستطعنا بالفعل إقناع البعض منهم، لكن ذلك يتطلّب وقتا طويلا لأنّ التجربة وحدها القادرة في نهاية المطاف على إقناع المناضلين المخلصين.

لم يكن يشكّل هذا التيار، بإتجاهيه الماركسي والشعبوي، قوّة كبيرة داخل قيادة جبهة التحرير: 9 أعضاء من أصل 90 عضوا. رغم ذلك كان لنا وزن سياسي وفكري هام نظرا لتمكننا من جميع القضايا السياسية والإجتماعية والثقافية، وعلى هذا الصعيد كان حضورنا قويا داخل جبهة التحرير. لكنّ ذلك غير كاف للتأثير في الحياة السياسية للبلاد. فلقد تمّ إبعادنا عن جميع مراكز القرار السياسي، ولم يحدث أبدا أن أسندت لنا مسؤولية ما في أجهزة الدّولة. تركوا لنا كلّ شيء ماعدا الدّولة. فلقد سمحوا لنا بالجرائد وبالنقابات، وبالعمل وسط الطلبة والشباب عموما وهي قوى جديدة لم تعرف حرب التحرير، قطاعات عصرية ومتفتحة على الإشتراكية.

لقد كانت الجبهة تبحث عن إجهاض هذه الحركات وضرب استقلاليتها، خصوصا بعد انقلاب 1965. قبل هذا التاريخ لم تكن الجبهة تُعير اهتماما لقطاع النساء ولا للطلبة الذين كانوا تحت نفوذ الحزب الشيوعي. ولما أرادوا ضرب

تلك القطاعات وقف اليسار داخل الجبهة ضد تلك الممارسات التخريبية خصوصا وسط الطلبة حيث كنا نعتبر رغم خلافنا معهم بأن استقلالية الحركة الطلابية فوق كل شيء، خصوصا اذا كانت استقلالية بارتباط مع الحركة العمالية. فرغم الصرعات كان هناك نوع من التحالف بين يسار الجبهة و الحركة الطلابية التي كانت تحت نفوذ الحزب الشيوعي . وقد ادى ذلك الى تكوين اطار موحد مع مناضلين من الحزب الشيوعي بعد انقلاب 65. رغم إختلاف رؤيتنا حول الإنقلاب .

فهم في تحليلهم ، اعتبروا أن هذا الانقلاب جاء في ظرف مدّ ثوري، هذا يتطلب هجوما قويا ضد الحكم الجديد. أما اليسار -قمت شخصيا بصياغة التقرير- فقد اعتبر بأن الحركة النضالية الجماهيرية كانت ضعيفة وتم ضربها نتيجة ضعفها.

ولهذا يجب أن يكون هدفنا هو حماية المكاسب وترسيخها وتكوين حزب طلائعي. هذا الحزب لا يجب أن يتم بناءه بطريقة لينينية بل على أساس التسيير الذاتي. حتى يتم تطويروتوسيع القوى الموجودة. لقد اعتبرنا أولا أنه يجب تخليص الميثاق الجزائري من الغموضات التي كانت تشوبه، لكونه جاء نتيجة تفاوضات ومساومات.

ثانيا، بالنسبة للتحالفات مع الخارج، وكان الشيوعيون متفقين معنا قبل تراجعهم، اعتبرنا بأن التحالفات يجب أن تقتصر على الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والقوى العربية التقدمية. أمّا في أوروبا فلا يجب أن تنحصر علاقتنا مع الأحزاب الشيوعية فقط، بل ينبغي أن نعقد تحالفات مع القوى الإشتراكية الديمقراطية لأننا بحاجة إلى الرأي العام الدولي، ليس الشيوعي فقط بل الديمقراطي بشكل عام، وخصوصا في ألمانيا والسويد...الخ.

تلك كانت أسس تشكيل الإطار السياسي الموحد بين عناصرمن الحزب الشيوعي الجزائري ويسار جبهة التحرير، بعد انقلاب 1965، والذي سُمّي بمنظمة المقاومة الشعبية ORP.

وفي 1967، بل وأثناء وجودنا في السجن، بدأ الشيوعيون يتراجعون، ولازلت أتذكرأحد المناضلين الشيوعيين، خارجا من قاعة التعذيب، عندما أخبره أحد المعتقلين بزيارة بومدين للإتحاد السوفياتي، فأجاب وآثار التعذيب لازالت بادية عليه: "لقد أخطأنا في تقديرنا لنظام بومدين".

مباشرة بعد زيارة بومدين للإتحاد السوفياتي تغيّر كلّ شيء، وبدأ تراجع مناضلوا الحزب الشيوعي الجزائري.

منذ ذلك الحين وضعوا نصب أعينهم التواجد في مواقع السلطة. وبما أنهّ حُكم على أغلبنا بالسجن، ومن بينهم أنا وزهوان، دفعوا بالمناضلين خارج السجن إلى التواجد في أجهزة السلطة، خصوصا من خلال النقابات والطلبة والشبيبة. ووضعوا مهلة عامين للتراجع عن موقفهم من انقلاب 1965.

في سنة 1968 وقعت القطيعة النهائية، حيث عبروا عن تأييدهم لنظام بومدين وتمسكنا نحن بموقفنا الأول.

لقد كانت تجربة مرّةً، لإن اتجاهنا كان يتوفر على قوة حقيقية. وبعد تخاذل الشيوعيين وتأييدهم لنظام بومدين، فقد عديد من المناضلين الثقة في تيار اليسار وانسحبوا من الساحة النضالية، ورجعنا إلى نقطة الإنطلاق إلى كمشة 1962 سابقا.

أمّا كيف تمت القطيعة مع الشيوعيين، فلقد اقترحنا عليهم تشكيل جبهة بالإتصال مع جميع المعارضين لنظام بومدين ووضع برنامج يكون محورا حول مسألة الديمقراطية، جبهة تضم جميع القوى والتنظيمات المعارضة مع احتفاظها على استقلاليتها. وطرح الشيوعيون في المقابل تأييد نظام بومدين مع انتقاده.

المجلّة: تلزمنا ساعات عديدة وجلسات متعددة لتناول تاريخ الجزائر الحافل بالتجارب والدروس، لكن انطلاقا من التجارب والسنوات الأولى للإستقلال، ومعارضتكم لنظام بومدين، نلاحظ الآن من خلال واقع الجزائر الحالي فشل هاته التجربة ووجدت الجزائر نفسها في مأزق. ماهي رؤيتك للخروج من هذا المأزق؟.

محمد حربي: لما خرجنا من الجزائرفي سنة 1973، قمنا بتصريح أنا وزهوان تطرق بالتحليل إلى وضع الجزائروإلى النظام الجزائري وإعتبرنا أنّ لا مصير له سوى الفشل. لأن ذلك الحكم لم ينبثق من داخل المجتمع الجزائري، بل تشكل كجهاز غريب تماما عن الجماهير الشعبية، يستمد قوته من عائدات النفط ومن الجيش. وحين انهار الإقتصاد وتقلصت مداخيل البترول، انهار النظام و إنهارحكم حزب جبهة التحرير، وكان ذلك سيحدث حتى ولو استمر بومدين، رغم أن التطورات كانت ستتم ربما بشكل آخر. لأن بومدين، رغم كل شئ، كان له وجهان؛ وجه قومي من خلال موقفه من الإستعمار والإمبريالية الذي كان موقفا صادقا وعميقا، ووجه آخر من حيث عدم ثقته في الجماهير. تجربة بومدين خلقت بورجوازية تكونت في أحضان أجهزة الدولة منذ 1967. لقد عمد بومدين، بهدف "التخلص" من المجاهدين، إلى منحهم عقارات وأراضي أورساميل وطلب من الحكومة منحهم جميع التسهيلات. ولم يكن هدف بومدين المباشر هو خلق طبقة بورجوازية، بل كان هدفه هو تحييد المقاومة لأن أغلب المقاومين كانت لهم صلة حقيقية بالشعب. حيث منحهم الرساميل وبعدها فضحهم أمام الشعب: إنها خطة ماكيافيلية.

في نهاية السبعينات، خصوصا منذ 1977، عمت الإضرابات المصانع التي لم يفلح معها القمع، وتم صمت رهيب عن ذلك القمع، نظرا لأن الشيوعيين كانوا متحالفين مع النظام من جهة، ولأن الجزائر كانت تتوفر آنذاك على سمعة طيبة دوليا وسط الحركات التقدمية. الطبقة الأكثر كفاحية كانت هي الطبقة العاملة لأنها هي التي تعرضت أكثر إلى الإستغلال. أما الطبقات الأخرى وخصوصا الموظفون والعاملون في أجهزة الدولة، فأغلبهم كانوا يقومون بأشغال تجارية خارج أوقات عملهم. لقد تم تشغيل ملايين الموظفين في أجهزة الدولة من أجل ضمان إستقرارية المجتمع، لكن هؤلاء الموظفين كانوا يجلسون في مكاتب دون شغل، وأغلبهم يتوفرون على مشاغل تجارية وسيطروا على جميع قنوات التجارة و أصبحوا يتحكّمون في التجارة . لقد قاموا بخوصصة الدولة (Privatisation de l'Etat) كما كان الأمر في عهد العثمانيين.

لا أعني هنا طبعا التجار الصغار، التجار الحقيقيين الذين عانوا كثيرا من هذا الوضع وكانوا يكافحون من أجل البقاء.

المجلّة: تحاول السلطة الجزائرية توظيف تطورالحركة الإسلامية لإيقاف المسار الديمقراطي في الجزائر...

محمّد حربي: أظن أن قضية الديمقراطية في الجزائر حاليا قضية شائكة، نحن بين قوتين؛ الأولى هي قوة الإسلاميين ولهم تأثير وسط الشعب الجزائري لايضاهيه سوى تأثير الحركة الوطنية خلال مقاومة الإستعمارفي الأربعينات، لكنهم يحملون مشروعا استبداديا. أماالثانية فهي الجيش والطبقات المتوسطة التي تحمل أفكارا عصرية، لكن الجماهير الشعبية لاتنظر إلى تلك الطبقات من خلال إشاراتها حول الديمقراطية، بل تنظر إليها من خلال نمط حياتها اليومية واستيلائها على خيرات البلاد. يجب أن نعلم أنه لما صعد الشاذلي إلى الحكم، إستولى موظفو الدولة والحاكمون على أكثر من 650.000 من الأملاك العمومية، عقارات، قطع أرضية...وهي تشكّل تقريبا مجموع الملك العمومي.

لذلك فالشعب الجزائري يعتبر أن شعارات الديمقراطية التي ينادي بها هؤلاء إنما هي واجهة لإستمرارهم في نهب وسرقة الأملاك العمومية.

في مناسبتين إثنتين من تاريخ الجزائر، يقوم هؤلاء بتشويه شعارات مبدئية: شوهوا الإشتراكية ويشوّهون الآن الديمقراطية.

لذلك أعتقد أن قضية الديمقراطية في الجزائر الآن مسألة شائكة، لأن أغلب الذين يرفعونها كشعار هم المسؤولون عن نهب وتفقيرالشعب الجزائري، يرفعون شعار الديمقراطية ويرتكزون في نفس الوقت على القوات التي تضرب الديمقراطية.

المجلّة: هذا صحيح، إلا أن ذلك غير كاف لتفسير أزمة الديمقراطية في الجزائر، فأمر هؤلاء المستغلين الذين تحدثت عنهم مفضوح لدى الجماهير الشعبية الجزائرية منذ وقت طويل. ألم يساهم عدد من المناضلين "الديمقراطيين" الجزائريين في تشويه هذه المبادئ بشكل مباشر أو غير مباشر؟ إنه لمنظر مؤسف حقا أن نرى بعض الكتاب والمثقفين الجزائريين مستقلين عن أجهزة الدولة، المعروفين بدفاعهم عن الديمقراطية ، يباركون صراحة أو ضمنيا تدخل الجيش لحماية الديمقراطية! بحجة درء خطر الإسلاميين، وسكتوا عن عن قمع الإسلاميين في معسكرات الصحراء الجزائرية. ألايساهم هذا الموقف أيضا في ضرب مصداقية الخطاب حول الديمقراطية لدى الجماهير الشعبية؟ ويجعل من الصعب نهوض حركة ديمقراطية جذرية بديلة عن ديمقراطية الطبقات المستغلة؟.

محمّد حربي: طبعا ماتقوله صحيح، لإن آفاق هؤلاء، وأغلبهم لا علاقة لهم فعلا بالسلطة القائمة حاليا في الجزائر ومناهضين لها، لكن هدفهم ليس إقراردیمقراطية حقيقية، بل فقط ذريعة للإستيلاء على السلطة، هدفهم في أول ونهاية الأمر هو الوصول إلى السلطة.
إن أغلب هؤلاء ليس لهم ارتباط بالشعب، فهم قد يتهجمون ويقفون ضد الحكم في وقت ما، لكن عندما تتحرك الجماهير الشعبية وتأخذ زمام الأمور بنفسها فإن ذلك يفزعهم ويضطرهم بشكل أو بآخر إلى التحالف مع الحكم أو على الأقل السكوت وطمس تلك النضالات.
لنأخذ مثال إنتفاضة أكتوبر 1988: كثير من القوى كانت تتدعي الديمقراطية بما في ذلك الشيوعيين، لكنها لم تفه بأي كلمة وإلتزمت الصمت ما بين 5 و 10 أكتوبر خلال مظاهرات الإحتجاج الشعبي باستثناء بعض الأفراد الموجودين في الهجرة، ولم تخرج تلك القوى عن صمتها إلا بعد أن قضى الجيش على تلك المظاهرات.
ولنتذكّر مناسبات أخرى، فمثلا عندما تدخّل الجيش خلال الثمانينات لطرد المواطنين وحرق مساكنهم في مدن القصدير ، لم يكن يرتفع أي صوت لفضح هذه الممارسات الخطيرة، بل أكثر من ذلك كانوا يبررون صمتهم بكون مدن القصديرتلك تحمل في أحشائها خطرا محدقا! وبإنعدام الأمن بمدن القصدير!.
لفهم عقلية هاته الأحزاب، لابد من الرجوع إلى التاريخ، فأغلب مسؤولي الأحزاب يعتبرون أنفسهم من "الخاصة" و يعتبرون المواطنين من "العامة". ونجد هذه الفكرة أكثر لدى الإسلاميين.

المجلّة : تبدو الآفاق مظلمة...

محمّد حربي: الآفاق مظلمة فعلا، والأمر لايخص الجزائرفقط، بل العالم بأجمعه. إن المرء الذي ينظر إلى الأمور بموضوعية لايمكنه إلا أن يقر بضرورة القيام بثورة جديدة وبمنظور آخر، وبالبحث عن قوى تسمح لنا بشق الطريق، والبحث عن تحالفات جديدة على المستوى الدولي، ولهذه المسألة الأخيرة أهمية خاصة. فالقوى الرأسمالية في العالم الثالث كيفما كانت، تجد دائماً دعما لها من طرف أنظمة الدول المصنعة، لأن مايهمّ هاته الأخيرة هو الحفاظ على مصالحها أولا، أما مسألة الديمقراطية فهي ثانوية، خصوصا إذا كان ذلك يهدد مصالحها. وسياسة هذه الدّول هي البحث عن طريق لتخفيف حدّة التناقضات وتطويقها، وهم لايقبلون أبدا بدعمنا مهما كانت الشعارات الديمقراطية التي نحملها...، قد يستعملوننا لوقت ما، قد يبدون الإنصات إلينا، لكن يعلمون جيدا بأن مصالحهم متناقضة تماما مع مشاريعنا على المستوى الإستراتيجي.

المجلّة: طبعا، الحل يوجد داخل الشعب، والطريق طويل من أجل فرز قوى وأفكار جديدة حول الثورة في بلداننا تتأسس حول انعتاق وإطلاق مبادرة الجماهير الشعبية وعلى مفهوم حقيقي للإشتراكية...

محمّد حربي: إضافة لهذا، يجب أن نستوعب أن الثورة غير ممكنة في بلد ما إذا لم تكن الجماهير الشعبية معنية بشكل مباشرومتسلحة بدروس تاريخها وتاريخ ثورات الشعوب...كل هذه النواقص يجب أن نتغلب عليها شيئا فشيئا.
في جيلنا، قوتنا كانت قوة وطنية. لكن إذا ذهبنا إلى عمق الأشياء داخل المجتمع تصبح المسألة أكثر تعقيدا.من بين ما يساعد على فهم تطوّر المجتمع الجزائري، يمكن أن نذكر على سبيل المثال ما حدث في الثمانينات، عندما أطلقت الجماهير الشعبية إسم "هُبَل" على "صرح الشهداء" (Le monument des Martyrs) الذي أمر ببنائه الشاذلي، وإعتبروه رجوعا إلى عهد الجاهلية. كتبت رسالة حينها بعثت بها إلى العديد من الأصدقاء قلت فيها أن هناك تحول في رموز مقاومة symboles de résistance الشعب الجزائري للنظام القائم، وإعتماده على ثقافة غير فاعلة passive كأساس لمقاومته. وكان ذلك بداية نهاية الأفكار حول الديمقراطية. فأولى أعمال المقاومة ضد هذا النظام جاءت بمبادرة من الإسلاميين، لأنهم "أبناء الدار"، وكما حدث في إيران فقوى اليسار هي التي بادرت بتكوين المقاومين، لكن الحركة الشعبية أخذت منحى آخر مرتكز على الدين. وبما أنّ النظام نفسه يستعمل الدين، فقد كان أنجع سلاح لمحاربته هو استخدام الدين نفسه وبذلك تم خنقه بسلاحه.

المجلّة: من الدروس أيضا لتجارب شعوبنا هوضرورة الإنطلاق من تاريخنا أولا ومعالجة إشكالية الهوية والأسس الثقافية لشعبنا...

محمّد حربي: هذا إشكال مهم جدا ويتطلب وقتا أطول لمعالجته. أعتذر لضيق الوقت ، وأعتذر لضعف لغتي العربية، فأنا في المنفى منذ أكثر من عشرين سنة، ولم أعد أتمكن جيدا من اللغة العربية فمعذرة.

ولد محمّد حربي سنة 1933، وانخرط في النضال منذ سنّ مبكّر في إطار حزب الشعب الجزائري PPA وبعده في جبهة التحرير الوطني.

اعتقل في يونيو 1956 وسجن بدون محاكمة إلى حدود نونبر 1986. واغترب منذ 1973 بفرنسا.

يشغل الآن منصب أستاذ مساعد بجامعة باريس VII. وقد ألف عدة مجموعة الكتب من ضمنها:

- *في أصول جبهة التحرير الوطني*
- *الشعبوية الثورية بالجزائر*
- *جبهة التحرير الوطني، سراب و واقع*
- *أرشيف الثورة الجزائرية*
- *الحرب تندلع بالجزائر*
- *الإسلام في كلّ أحواله*

...

ساهموا في نشر الفكر الثوري راسلوا مجلّتكم إلى الأمام ساندوها

بعد سنة من مدريد

الفلسطينيون بين خيار المواجهة أوالإرتكان إلى التفاوض

تقديم

قد يبدو للمتابع، من قريب أو من بعيد، لتطور الكيان الصهيوني منذ "بلفور" نوعا من التمفصل الدقيق والمنسجم لحلقات/محطات مركزية (1982/73/56/48/17 إلى الآن)، تبدو وكأنها تنصهر ضمن خط عام منتظم بشكل عميق مع معطيات وتطورات الوضع بالمنطقة، وخصوصا الكيان الصهيوني داخليا أو خارجيا سواء بسواء، ولعله (وليس وحده) السر في إحرازه لإنتصاراته المعروفة على الجبهتين العربية والفلسطينية، وتمكنه من فرض غطرسته الفاجرة على كل العالم إلى حد أصبح معه الرأي العام العالمي وحتى"الإسرائيلي" الداخلي رقما شبه جامد في معادلة التأثير على تطور الموقف بمنطقة الشرق الأوسط ولو بشكل نسبي لصالح العرب والفلسطينيين. وهو مايدفع البعض إلى تقييم هذا النهج بحلقاته ومحطاته باعتباره يترجم استراتيجية محبوكة تأخذ في الإعتبار خصوصيات وتميزالأوضاع والظواهر مهما كانت صغيرة سواء داخل الكيان الصهوني أو خارجه، مدعومة في ذلك بطبيعة التوازنات الدولية المحسومة-مرحليا-لصالح الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا، وضد إرادات التحرر للشعوب... إنها "استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي".

دون الإستمرار في تفصيل هذه النقطة التي لا نعتبر إثارتها هنا هدفا في حد ذاته، لإعتبارين أساسيين، يتمثل أولهما في كون مايسمى ب"استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي" قضية كبرى توجب التفرغ لها بالبحث والتحليل، ويتمثل ثانيهما في كونها مدخل أساسي لمطارحة الموقف العربي الراهن على واجهته الفلسطينية، وفي ارتباطه بما يسمى بمسلسل"السلام"، الإطار الحاضن للمفاوضات العربية/الفلسطينية "الإسرائيلية". إذن ودون الإستمرار في تفصيل كل ذلك، وجب طرح موضوع تحليلنا المتمثل في الإشكالية التالية:

1) مدى ارتباط مسلسل المفاوضات الدائر الآن بين الأطراف العربية والكيان الصهيوني بما يصطلح عليه ب"استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي".

2) إمكانيات وحدود الموقف الفلسطيني بعد سنة من المفاوضات.

قبل تفصيل هذين العنصرين نود الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ- إن الدعم الأمريكي والإمبريالي ودوره في ترتيب خرائط التواتزنات والصراعات على الصعيد العالمي، مهما كان مؤثرا، لا يمكن الإكتفاء به كتفسير وحيد للظفر الصهيوني والإخفاقات العربية على كل الجبهات والمستويات، باستثناء الجبهة الفلسطينية مع الكثير من التحفظ.

ب- إن المجهود الكبير الذي تستقطبه موضوعة "الأمن القومي الإسرائيلي" من لدن الباحثين العرب لا يمكن أن يكتسب الأهمية المستحقة إلا إذا انكب على تفاصيل الوضع العربي ومسببات الإخفاق المتواصل الذي تتكبده حركة التحرر الوطني العربية، والذي يعبر بشكل جلي عن غياب استراتيجية تؤطر خط الصراع على صعيد الخندق العربي للمواجهة مع الكيان الصهيوني وعلى كل المستويات، فبالأحرى أن يكون هذا الأخير مسنودا بشئ إسمه استراتيجية للأمن القومي العربي، تمركز خطوط المواجهة وتكسب الصراع حظوظ الإنتصار.

ج) نعتبر أن محاولة بعض الأطراف التفرد ب"سلم"خاص وسريع مع "إسرائيل"، وفي نفس الوقت الإرتباك الفلسطيني الحاصل على طاولة المفاوضات وهو مايعكس حقيقة غيابا خطيرا لتصور دقيق وشامل-فلسطيني-لعملية السلام يترجم وحدة فلسطينية حقيقية، نعتبر هذين المعطيين معا يترجمان الحلقة الضعيفة بل الأضعف في الصف العربي.

بين سلام موهوم واستراتيجية "للأمن القومي الإسرائيلي"

إن منطق التطور-التاريخ- لتشكل الكيان الصهيوني، وامتدادات وضعه الآن بمنطقة الشرق الأوسط، ليؤكد بشكل جلي، أن "إسرائيل" شديدة الحرص على تحقيق المزيد من التوسع البشري، العسكري، الإقتصادي والأمني وفق ما يحفظ الإستحقاقات المرسومة سلفا من أجل إنجاز حلم"إسرائيل الكبرى"أو على الأقل، وفي المدى المنظور، الحصول على كافة الضمانات التي من شأنها ضمان احتلالها، دائما وأبدا، لموقع الهجوم المفتوح على كل الجبهات التي تقلق/تهدد استقرارها الأمني.. إن هذه الإستراتيجية هي القاعدة الخلفية الحقيقية والعناصر المركزية التي تركب التصور"الإسرائيلي"للسلام والأمن في المنطقة. وهو ماتستند عليه في خوض المفاوضات المباشرة مع غير منظمة التحرير الفلسطينية وفي واشنطن الآن عاصمة الحامي والساهر على أمنها ومصالحها.

بديهي إذن أن الكيان الصهيوني لا يخوض المفاوضات لتقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، وليس الإنسحاب من الأراضي المحتلة بعد1967ولا حتى الإنسحاب الجزئي أوالجزئي جدا، الذي وإن قبلته، فسوف لن يتم دون شروط مجحفة ومقابل سلام دائم وغير مشروط بالمنطقة، تضمن "إسرائيل" التحكم في خيوطه ومستلزماته باحتلالها، كما سلفت الإشارة، لمواقع الهجوم المفتوحة على كل الجبهات، وهو شئ ذو أهمية قصوى إذا انضاف إلى ركام الإنتصارات والمكاسب الأولية والفورية التي حققتها منذ لقاء مدريد. والتي نكتفي منها بذكر مايلي:

أ- مجرد جلوس "إسرائيل"إلى طاولة المفاوضات مع العرب والفلسطينيين-وهو ما يتهافت الكثيرون على اعتباره انتصارا سياسيا لصالح القضية الفلسطينية-، وتحت الإشراف الدولي

المكثف كان بمثابة المدخل الرئيسي لتحقيق "سلام" و "أمن" وهميين تريد "إسرائيل" أن تقنع وتطمئن بهما الكثير من اليهود الذين يرفضون الهجرة تحت تهديد الحرب واللاستقرار، ليس فقط بالنسبة لليهود السوفيات مركز اهتمام الحكومة الصهيونية، بل وحتى يهود مناطق كثيرة من العالم، (الشئ الذي لوحظ نسبيا مع تدفق الهجرة بعد مؤتمر مدريد) وفي نفس الوقت إضفاء الطمأنينة على المستوطنين-الجدد والقدامى- الذين لا يخفون تخوفاتهم من الحرب ورغبتهم في مغادرة الكيان الصهيوني. في الوقت الذي ومنذ انطلاق المفاوضات لازالت تمانع بشكل حديدي في إثارة موضوع فلسطينيي الشتات.

ب- لقد تم دخول "إسرائيل" إلى المفاوضات تحت شعار مركزي. "انسحاب جزئي (أو جزئي جدا) مقابل سلام دائم بكل المنطقة" بما يعنيه السلام بالنسبة لها، وما يعنيه في نفس الوقت قبول الأطراف الجلوس إلى طاولة التفاوض وفق الشروط المملاة "إسرائيليا"، علاوة عن كونها تضع في اهتماماتها وتكتيكاتها أن الأطراف المحاورة تعي تمام الوعي السقف الذي لا يمكن "لإسرائيل" تجاوزه. وهو شئ إيجابي بالنسبة لها إن لم نقل أنه انتصار أولي احتياطي قبل بدإ المفاوضات، مادام يضمن لها الجزء الأكبر،إن لم نقل كل، المستوطنات الجديدة على نحو لا يقبل المناقشة.

ج- مجرد قبول "إسرائيل"بالمفاوضات، وإعرابها عن الإستعداد لـ"إنسحاب جزئي"؟!!، أعطاها مكسبين أمريكيين ومكاسب أخرى مما تغدق به الإمبريالية العالمية عليها؛ أولا مساعدة الـ 10 مليارات دولار وثانيا تعهد أمريكا من جديد بضمان التفوق العسكري "لإسرائيل" على حساب الدول العربية وضرب العراق مع الإلغاء التام من المفاوضات لأي حديث عن الأسلحة المدمرة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل التي تضيق بها خزانات وزارة الحرب الصهيونية، مع العلم أن ماتقبله، وبشكل عام وضبابي، هو فقط انسحاب جزئي لأحد تمكن من ضبط استحقاقاته الميدانية حتى بعد سنة من المفاوضات.

واضح إذن أن "إسرائيل" تخوض المفاوضات بكل الضمانات المشجعة وبكل الأوراق الرابحة التي قد وضعت الكثير منها سلفا في مخازن الإحتياط الإستراتيجي. فماذا بحوزة من يقتاتون على النضج الأمريكي، اللاهثون أبدا وراء طاولات مفاوضات عملية"السلام" المباركة.

الصف الفلسطيني بين خيار المواجهة وخيار "التفاوض"

بعد سنة من حركية مفاوضات "السلام"، الفلسطينيون يجتمعون بتونس من 15 إلى 1992/10/17، في أجواء مشتعلة شرخت اجتماع المجلس المركزي إلى مطالبين بالمقاطعة الفورية لمسلسل المفاوضات وبين ملحين على ضرورة الإستمرار باعتباره النهج الوحيد لفضح الكيان الصهيوني داخل المحافل الدولية، وأمام الرأي العام وإعطاء الدعم للقضية الفلسطينية وللمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، وغير بعيد عن تونس، وبمنطقة أخرى من الخارطة العربية عند اجتماع الوفود العربية المشاركة في عملية السلام، الوفد الفلسطيني يتهم سوريا بمحاولة الجنوح نحو السلام المنفرد مع "إسرائيل" وتفويت الفرصة على الأطراف الأخرى الراغبة في سلام شامل غير منقوص.

«يجب التأكيد على كافة أشكال النضال وأساليب القتال، إضافة إلى تأكيدنا على الكفاح المسلح» هذا تصريح لجورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجريدة القدس العربي، والدعوة صريحة من أجل مقاطعة ما يسمى ب"عملية السلام"، وهو الغرض الذي من أجله تشكل التحالف العشاري بين الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حماس وسبعة تنظيمات صغيرة أخرى، منسجمة كليا في اعتبار الإستمرار في المفاوضات بعد مهازل الدورة السادسة، وأن أية مشاركة في دورة واشنطن (الدورة السابعة) سيدفع القضية الفلسطينية إلى "نفق كارثي" كما عبر عنه مناضلوا الجبهة الديمقراطية (حواتمة) من داخل المجلس المركزي. في المقابل طبعا الرئيس عرفات، "فتح"، "حزب الشعب"، وباقي التنظيمات التي تشكل التكتل الأقوى داخل منظمة التحريروالمجلس الوطني الفلسطيني، يؤكد باسم التوجه "الرسمي" أو توجه الأغلبية على ضرورة الإستمرار في "عملية السلام" لأنه السبيل القويم في الظرف الراهن من أجل انتزاع المطالب الفلسطينية، ومن جهة أخرى لأن أي انسحاب محتمل يعني "الخروج من الحركة (حركة السلام العالمي)، ولأن الخروج منها يعني في الظروف الملموسة التوقف الذي قد يكون ثمنه موت القضية بصورة أو بأخرى" على حد تعبير فيصل حوراني، نقلا للتعابير الواردة في قاعة اجتماع المجلس المركزي.

على هذه الطاولة ومن جديد يشرخ الموقف الفلسطيني، ومن جديد يعاود الصراع الفلسطيني/الفلسطيني الظهور على الساحة بالكثير من التشدد والصخب إن لم نقل عنف التصرف السياسي كما حصل عند انسحاب وفد الجبهة الديمقراطية (نايف حواتمه) من جلسة التصويت على البيان العام للمجلس المركزي، انسحاب لم يغطيه غير الصمت واللامبالاة لكل الوفود الأخرى، الأصدقاء والأعداء سواء بسواء. وقد يستمر الوضع كذلك مادام الخلاف/الصراع اليوم قد تعدى كل موضوعاته "التقليدية"، باعتبارأن الفلسطينيين يواجهون اليوم وأكثر من أي وقت مضى، وضعا متحولا متواثرا وسريعا إلى حد أنه أصبح يملي انتزاع إن لم نقل ابتزاز مواقف فلسطينية قد تكون حاسمة في رسم الوضع الفلسطيني على حلبة الصراع العربي الإسرائيلي الراهن.

والمعطى أن الدورة السادسة من المفاوضات التي بدأت بمدريد في شهر أكتوبر من السنة الماضية، منطلقات، مشاورات، و"نتائج"؟! لم تسفر عن أية خلاصة، بل أنها لم تسفر عن أدنى مؤشر من شأنه فتح آفاق الحوار المزمع خوضه في 21 أكتوبر في إطار الجولة السابعة من المفاوضات التي ستحتضنها واشنطن. والأدهى، أن الثوابث الغير معلنة من طرف المحاورين الصهاينة، كعدم القبول بالقرارين 242 و 338، وما تعنيه من مبدأ الإنسحاب اللامشروط من أراضي 1967، سواء في المرحلة الإنتقالية إلى مواقع محددة أو الإنسحاب النهائي في المرحلة الأخيرة، كأساس مركزي لأيّة تسوية على الواجهة الفلسطينية خصوصا. هذا إلى جانب رفض الوفد الصهيوني لمجرد إثارة، فبالأحرى مناقشة، وضع القدس الشرقية وعدم إظهار تعهد جدي بوقف الإستيطان، إضافة إلى تغييب أي حديث عن مصدر السلطة في المرحلة الإنتقالية، واكتفائه فقط بورقته اليتيمة، ورقة "الحكم الداتي"في صيغة"المجلس الإداري"، كبديل عن مطلب الإنتخابات التشريعية والحكم الذاتي والسيطرة على الأرض والماء، كخطوات حاسمة في المرحلة الإنتقالية، وهو مايؤكد على أن الوفد "الإسرائيلي" يحاول تحديد نتائج المفاوضات من خلال رسم ملامح المرحلة الإنتقالية وفق أهداف "إسرائيل" بتكريس الإحتلال، ولتمسح بذلك طاولة التفاوض من أي مؤشر إيجابي من شأنه فتح آفاق رحبة على الجولة السابعة التي تصادف مرور سنة على لقاء مدريد، دون أن ننسى تسجيل تصاعد الغطرسة والقمع الوحشي

الممارس في حق شباب الإنتفاضة، إلى جانب الإعتقالات والإبعاد وهدم المنازل... ممايؤكد أن الكيان الصهيوني مصر على تكريس نهجه الفاشي، وأن خوض التفاوض لا يعدو أن يكون مكياجا فاضحا وورقة دعائية رخيصة ليس إلا.. وهو مايؤكده الوفد الصهيوني وبشكل سافر من خلال حضوره التمييعي في الجلسات الأولى من الجولة السابعة، ليتأكد، لمرة قد تكون الأخيرة وقد لاتكون، لعشاق السلام الأمريكي والمولعين بالغرق فيه، أن الصهيونية جوهر ثابث يضج بالفاشية الجديدة والنزوع الإبادي.

وحتى لم تسفر الدورة السابعة من المفاوضات على شئ جدي يذكر، اللهم الوثيقة/الكمين Piege كمحاولة جديدة لجر سوريا إلى سلام ثنائي منفرد مع الكيان الصهيوني، مع إصرارها على عدم تقديم أي جديد. هذا إلى جانب التفاوتات التي لم يتوان حتى الفلسطينيون عن إخفائها، والمتعلقة بإمكان سقوط إدارة بوش في الإنتخابات المقبلة ومدى انعكاسها السلبي عن سير المفاوضات الذي بدأ يتدهور بشكل ملحوظ منذ انسحاب وزير الخارجية جيمس بيكر والتحاقه بالحملة الإنتخابية، خاصة وأن المرشح الديمقراطي "بيل كلينتون" لايخفي ومنذ الآن استعداده المتحمس لدعم الموقف الصهيوني. ويؤكد المتتبعون لسير المفاوضات أنه انطلاقا من المؤشرات السلبية التي بدأت بها الدورة السابعة والمتميزة خصوصا بتصاعد المواجهة داخل الأراضي المحتلة، فإنه لايمكن استشراف منذ الآن وإلى غاية 3 نونبر على الأقل أي تحول إيجابي، وأن مسيرة التفاوض ستظل حبيسة المطالبة المتبادلة بين الوفدين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بضرورة تقديم تنازلات مهمة من أجل تحريك عجلة الحوار إلى الأمام، وهو مايعبر عنه تعليق "مارتن إينديك" مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بكون الكل «يقترب حقيقة من نقطة الإنفراج أو الإنهيار. إن الأطراف تتحرك نحو المرحلة الحساسة الخاصة بالتوصل إلى اتفاقات». هذه الأخيرة التي منتظرأن تستمر حسب المراقبين إلى غاية 1992/11/19، أي إلى مابعد انتهاء الحملة الإنتخابية الأمريكية. هذا إذا لم تستمرحالة "تجميد المفاوضات" التي أعلن عنها كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوفد "د.حيدر عبد الشافي" الذي أكد على أن المفاوضات قد اصطدمت بالعناد وغياب إرادة الحوار الجدي من الجانب "الإسرائيلي"، حين تركز الحوارليس على «الحكم الذاتي كما تدعي المعارضة، وإنما على حكومة فلسطينية انتقالية تملأ السيادة على الأرض والصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية».

فهل بعد سنة من المفاوضات، بإمكان أحد التكهن بما قد تسفر عنه الحلقات القادمة إذاماكانت هنالك فعلا حلقات قادمة؟!. الأمر ممكن جدا في تقديري، وبدون مجازفة، يمكن القول ومنذ الآن أن الكفة مختلة لصالح الإنهيار والباب المسدود، مادام واضح وبشكل صارخ أن المسألة الآن عالقة بين موقفين قد يتباين كلاهما في كل شئ إلا الوضوح.

فالفلسطينيون على لسان الناطقة باسم الوفد "د.حنان عشراوي" يؤكدون على ضرورة خوض"مفاوضات حول المسائل الجوهرية (القراران 242 و338) وإقامة صلة بين الفترة الإنتقالية التي تمتد لخمس سنوات والوضع النهائي للأرض المحتلة"، وهومايوضحه أكثرعضوالوفد "غسان الخطيب": «نريد أن نرى تغيرا في الموقف الإسرائيلي خاصة فيمايتعلق بمسألة الأرض والسلطة التشريعية للحكم الذاتي»، وهوما يجيب عليه وزير الشرطةالصهيوني "موشي شاحل" بكون المفاوضون الإسرائيليون وبعد اجتماع الحكومة الأسبوعي «لا يحملون أي أفكار جديدة إلى واشنطن، وأن إسرائيل قد قدمت مقترحات عملية للغاية وجادة للغاية والمطلوب الآن هو الرد عليها».

واضح إذن إصرار الكيان الصهيوني على التمادي في الإستهتار والضحك على دقون اللاهثين وراء"سلام" موهوم ستضعه أمريكا على طاولة التفاوض مع كيان فاشي لا يمكنه استيعاب ماقد تعنيه كلمات؛ الحوار- السلام - الحرية وتقرير المصير. فإذا كان مايطلبه الفلسطينيون هو الإنسحاب الكلي من أراضي 67 على أساس القرارين 242 و338 حتى في صيغة مرحلتين: انتقالية تتضمن الإنتخابات التشريعية، الحكم الذاتي، السيطرة على الأرض والماء وتسيير الشؤون الذاتية تنفيذيا تشريعيا وقضائيا، ومرحلة نهائية يكتمل فيها الإنسحاب الكلي، ومايعنيه ذلك من ضرورة إيجاد التسويات مع الأطراف العربية الأخرى. إذا كان الفلسطينيون يبحثون عن ذلك، فليبحثوا خارج طاولة المفاوضات التي قد انتهت في تقديرنا منذ بدأت في الجولة الأولى بل منذ الأجواء المتعفنة لمؤتمر مدريد.

خلاصة

انتصار آخر يضيفه الكيان الصهيوني إلى رصيده " الحافل" الذي لازال مصرا على اكتساح المناطق الباقية من المجال الفلسطيني، وعلى حساب توريطهم (أي الفلسطينيين) في لعبة قدرة لم تؤد حتى الآن إلا إلى شرخ الصف الفلسطيني، والإنعكاس السلبي جدا على روح ومعنويات المقاومة الفلسطينية بالداخل، وعلى خط التفكير والمقاومة الثوريين نحو مايحقق السلام الفلسطيني الحقيقي الذي لايمكن أن يعني شيئا آخر غير الأرض وتقرير المصير وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة على كل التراب الفلسطيني، وما يستلزمه ذلك من تضحيات جسيمة، ومن تعميق لخط الوحدة الوطنية الفلسطينية واستكمال بناء استراتيجية التحرير المتبناة فلسطينيا ومن طرف كل الفصائل المناضلة بدون استثناء، ومن طرف الهياكل التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني، دون أن يعني ذلك الغرق في العدمية والرفض الغير مؤسس لأي مبادرة مهماكانت جديتها ومحاولة الدفع بالنضال الفلسطيني المنتفض إلى استهلاك قوته وإمكانياته برسم أهداف مستحيلة التحقق في المدى المنظورأو المرحلي كما هو الشأن بالنسبة لتصورات "حماس" وبعض التنظيمات الأخرى. فالأكيد أن الفلسطينيين يعون أكثر من غيرهم أن التفاوض والحوار مهما كانت أهميته مبدأ سليم في العمل السياسي ونهج قويم قد يعفي كل الأطراف من المجهودات المضاعفة المبذولة في خيارات غير اختيار التفاوض. لكن بشرط أن لايكون التفاوض إطارا لتنفيذ خطة تآمرية قذرة من صنع الكيان الصهيوني والإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا، تهدف الى المزيد من الدعم والإنتصارات لصالح الكيان الصهيوني، مقابل التفنن في إبداع أساليب جديدة لضرب المقاومة الفلسطينية بإضعاف بل بشرخ الصف الوطني الفلسطيني وتكسير جذوة انتفاضته البطولية، وفي نفس الوقت محاولة البحث عن غطاءات للإستفراد بالأنظمة الإنتهازية نحو كامب ديفيد جديد مع فارق أساسي وهو أن "كامب واشنطن" محتمل أن يكون تحت غطاء "الشرعية الدولية" وبحضور فلسطيني استعراضي.

نور الدين صالح

1 نونبر 1992

Appel d'un enfant de Palestine

(extrait)

Vole, mon caillou-refus,
vole et étends tes ailes
dans l'azur et le ciel,
du printemps tant attendu
et du rêve tant meurtri.

* * *

Vole comme le vent et l'éclair,
et emporte la nouvelle
et le credo,
pour qu'ils surgissent et lacèrent
le néant,
le silence et l'oubli,
pour qu'ils grondent et fassent écho
comme un défi,
sur les digues des lointains horizons
et les falaises du Couchant,
sur les murailles de l'Orient
et les méridiens de l'Extrême-Asie.

* * *

منشورات جديدة

صدر عن دار النشر "أفكار" ديوان شعر جديد بالفرنسية للكاتب والشاعر المغربي عبد الله البارودي، تحت عنوان.

فلسطين الإنتفاضة أو حجارات الحرية

LA PALESTINE, L'INTIFADA OU LES CAILLOUX DE LA LIBERTE

يتضمن هذا الديوان، ما يزيد عن أربعين قصيدة كتبها الأخ عبد الله البارودي تخليدا لثورة أطفال الحجارة، ننشر قصيدة منه.

والكاتب معروف بإلتزامه العميق بقضايا شعبه وبالقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. هذا الإلتزام النضالي والفكري سيصاحبه طوال مدة منفاه الطويلة لأقرب من ثلاثين سنة.

من مؤلفات عبد الله البارودي :

- Le Maroc à la recherche d'une révolution (Ed. Sindibad - Paris 1972)
- Maroc, Impérialisme et émigration (Ed. Sycomore - Paris 1978)
- Le Maroc ou la mémoire d'exil: Poème ardent (L'Harmattan 1979)
- Idéologie, Savoir, Pouvoir dans l'institution capitaliste (EDI 1981)
- Poème sur les âmes mortes (Ed. L'Harmattan 1982)
- Elégie de la mémoire ancienne (Ed. Hiwar Rotterdam 1985)
- Le grain de la terre "Pièce dramatique" (Ed. Hiwar Rotterdam 1985)

صورة غلاف هذا العدد هي من تصميم عبد الله البارودي مأخوذة من غلاف ديوانه الجديد.

إشتركوا في مجلّتكم إلى الأمام

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

Revue *Il Al Amam* BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

pour 6 numéros
normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue *Il Al Amam* BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

Monsieur Bérégovoy chez son ami le roi

Le 5 Novembre, lisant "Le Matin du Sahara et du Maghreb" ainsi nommé, du Mercredi 4 Novembre, nous sommes tombés en arrêt devant le texte de Monsieur Bérégovoy ci-dessous. Nous avons aussitôt contacté par téléphone trois personnalités françaises. Nous étant assurés qu'elles étaient bien assises avant de leur donner lecture de ce texte mémorable, nous avons enregistré leurs déclarations que nous publions ci-après

Déclaration de

Marie-Christine AULAS*

RAS-LE-BAULE

En tant que citoyenne française, militante des Droits de l'Homme et de la démocratie, le voyage du Premier Ministre au Maroc m'inspire d'abord une profonde révolte. Révolte vis-à-vis d'un acte qui engage la France au mépris des démocrates français et de leurs homologues marocains en lutte contre une tyrannie manifeste: celle-là même qui depuis tant d'années bafoue les droits de l'Homme, la démocratie et les résolutions des Nations Unies.

Au delà, cette politique m'inspire la honte: comme à Madagascar, au Togo,...Bref, à mille lieues de La Baule, ce qui reste de la diplomatie française s'accroche aux derniers oripeaux d'un colonialisme par procuration.

Marie-Christine AULAS

(Ancienne député au Parlement Européen)

...and Casablanca.

Par la suite, le Premier ministre français a rendu un hommage au Maroc, à son peuple et à S.M. le Roi Hassan II en signant dans le Livre d'Or de la Grande Mosquée.

«Cette visite restera dans ma mémoire comme un exemple du génie, du Bâtisseur, de ce Roi qui transcende les difficultés de notre temps. C'est beau, émouvant, impressionnant», a écrit M. Bérégovoy dans le Livre d'Or.

A l'issue de sa visi...

Déclaration de

Gilles PERRAULT*

C'est une déclaration où l'indécence le dispute au ridicule. On croirait vraiment que M.Bérégovoy était en visite chez Ceaucescu. C'est le même type de déclaration et ma pensée va à tous les militants socialistes. Ils ne méritent pas un chef de gouvernement socialiste qui humilie la France à ce point.

** Ecrivain, auteur de "Notre ami le roi"*

Déclaration de Jacky BERNARD*

En tant que militant démocrate et militant syndicaliste, je suis profondément attristé que le Premier ministre de la France puisse faire de telles déclarations dans un pays aujourd'hui au ban de l'Humanité, c'est le pays où les Droits de l'Homme, le respect de l'individu, la liberté, manquent totalement et qui a le triste privilège de se retrouver dans le statut qui était celui de l'Afrique du Sud jusqu'à ces dernières années.

** Secrétaire général de la Fédération nationale des travailleurs du Sous-Sol CGT*

Communiqué de Presse

HASSAN II INDESIRABLE EN FRANCE

Les forces démocratiques françaises et marocaines viennent d'obtenir une nouvelle victoire en faisant annuler la honteuse lecture d'un message d'Hassan II à la faculté de la Sorbonne. Ce message devait conclure les travaux de la Cité de la Réussite qui se tiennent ces 24 et 25 octobre.
Devant la protestation vigoureuse qui s'est manifesté, tant à l'université de Paris VII du marcredi 21 octobre (Meeting sur les droits de l'Homme au Maroc) que ce midi devant la Sorbonne, à l'appel de nombreuses organisations, les responsables de la Cité de la Réussite ont préféré abondonner leur projet indécent. Ils viennent de reconnaitre leur "erreur" et de présenter leurs excuses aux manifestants rassemblés pour l'occasion.
Hassan II n'a pas sa place dans la France des droits de l'Homme et ne l'aura jamais.

ASDHOM, APADM, ATMF, AFASPA, AFJD, FASTI, CLCRM, LDH, MRAP, SOS RACISME, UNEF, UNEF-ID, SUD-PTT, CGT, CGT- SOUS-SOL, SGEN-CFST, SM, SNESup, SNEP, SNES, AREV, AL, PCF, LCR, MJR, MJCF.

Paris le 24 octobre 1992

que le régime auquel sont soumis ces militaires est particulièrement dur, aussi ce sont des fauves assoiffés que les casernes déversent sur l'environnement à l'heure des permes.

Et, chaque jour, la ville, ses alentours, sont le théâtre de rixes et de viols -les populations sahraouies sont particulièrement touchées par ce fléau, vu que les droits des minorités et des opposants au régime sont moindres. Cela donne une idée du climat d'insalubrité régnant dans ces régions.

Ces brassages de populations qui aggravent considérablement leur mal-être, ne se réduisent pas seulement à l'émigration marocaine au Sahara. Il est, en effet, primordial au bon fonctionnement d'un régime autoritaire que l'osmose des peuples opposants soit brisée. Il s'agit de tuer une identité culturelle qui témoigne de la distinction historique des peuples du Sahara vis à vis de ceux du Maroc, ce que la couronne nie depuis que l'annexion de l'ex-Sahara Espagnol fait partie de son programme politique et enflamme les foules marocaines, détournant leur attention des atteintes à la démocratie, des inégalités sociales et juridiques à l'intérieur du royaume.

Sans regarder à la dépense, lésant ses propres provinces, c'est vers l'asphyxie culturelle que le Maroc tente d'acheminer les sahraouis demeurés en zone occupée. Si les hommes du Sahara ont la peau dure et l'esprit d'indépendance bien ancré, quelques années au service obligatoire de l'armée marocaine suffiront, sinon à les faire plier, du moins à les marquer de façon indélébile.

Toute une génération d'hommes (qui ont maintenant trente à quarante ans), se sont vus enrôler dans les F.A.R., et envoyer combattre contre le Polisario, lui même. On a pu ainsi discuter avec un homme qui a effectué plus de cinq cent accrochages contre ses frères, et c'est très calmement qu'il a dit: "Ma vie est un peu brisée...". Avec effroi, les mères ont vu revenir leurs fils, désormais hommes dans la fleur de l'âge, condamnés à l'errance, la mort dans l'âme, le regard injecté d'horreur.

Vers la fin des années quatre-vingt, une fatalité a frappé les familles originaires du Sahara Occidental: une grande vague de déportations vers les villes du nord, touchant les 18-20 ans sahraouis. Ces jeunes, pour la plupart scolarisés ou en formation professionnelle, se sont vus assignés à des postes distribués scrupuleusement de façon à ce que ces fonctions aient le moins de rapports possibles avec les qualifications des étudiants déportés. Il va sans dire que ces déplacements forcés viennent aggraver le problème du chômage dans les grandes villes marocaines, puisque ces emplois distribués à tort et à travers, auraient dû l'être à des jeunes marocains qualifiés. D'autre part, les entreprises forcées d'accueillir les sahraouis, paient un salaire qui ne les rémunère pas. En effet, ces déportations visent aussi à entraîner une génération entière à l'oisiveté: les jeunes sont payés, qu'ils soient présents ou non sur le lieu de leur travail. Une telle politique revient à injecter un virus supplémentaire dans l'économie branlante du pays. Le problème du logement ne s'en nourrit guère, puisque tous ces immigrés se voient affublés d'un logement en ville, tandis que des bidonvilles insalubres où meurent chaque jour, les enfants marocains, s'étendent autour des grands centres urbains. Le tout n'atténue certainement pas les tensions sociales, le racisme sévit.

On aura compris qu'il s'agit pour la couronne, d'acheter, sinon d'avilir toute une génération appelé à voter pour ou contre l'allégeance au Maroc, lors du référendum d'autodétermination que l'O.N.U. tente de préparer à l'heure qu'il est.

A ces brassages qui visent la division du peuple sahraoui et l'amalgame avec le peuple marocain, s'ajoutent des pressions policières et gouvernementales asphyxiantes. Les allées et venues au Sahara Occupé sont surveillées et enregistrées, rares sont les sahraouis qui disposent d'un passeport -seuls ceux à qui l'Espagne a laissé sa nationalité " pour bons et loyaux services rendus à la nation", peuvent librement sortir du territoire- et quand bien même ils peuvent librement s'échapper par le désert, c'est la peur de la répression terrible qui s'abatterait sur leur famille demeurée sous le joug marocain, qui leur scie les jambes (malgré tout, nombreux sont ceux qui parviennent, chaque année depuis 1975, à rejoindre le Polisario en Algérie, passant entre les mailles du filet chérifien).

C'est en effet l'appareil policier qui, savamment déployé sur tout le territoire, contrôle, corrige et élimine au nom de l'ordre. Déguisé en brave homme le flic suçotte un café en terrasse, mange sa soupe dans un restaurant populaire, vend des beignets sur la plage, s'invite, à l'heure du thé, dans les familles, tend l'oreille et ouvre les yeux au hammam... Il est partout, et s'il n'y est pas, la crainte qu'il y soit coud les lèvres et accélère le pas. Pour le sahraoui, plus que tout autre, pas de répit. Si l'on veut garder son intégrité c'est au jeu du chat et de la souris qu'il faut exceller: la souris doit savoir prendre des allures de matou. Aussi c'est une double personnalité que les opposants se fabriquent. Dénoncer quelques délits bénins, afficher le portrait du Roi dans sa salle à manger, se dire marocain d'un air fier, au besoin, traiter les autres sahraouis de pouilleux, peut éviter bien des problèmes et écarter les soupçons quand on travaille dans l'ombre à reconstruire ce que la couronne tente d'étouffer: l'espoir, l'identité, l'indépendance... Les touristes qui s'approchent des sahraouis sont bien sûr dûment surveillés, souvent interpellés parce qu'ils ne suivent pas l'itinéraire conseillé par le syndicat d'initiatives. Mais certaines heures, certains lieux, une confiance réciproque, permettent de se livrer, se délivrer de tout le poids qu'on a sur le coeur: le français, l'anglais, l'espagnol est une fenêtre qui s'ouvre au sein de cette prison de plus de deux cent mille kilomètres carrés. Et l'indignation de l'opprimé, devant l'évidence que son malheur est ignoré du reste du monde, a bien du mal à se cacher. Pour entrevoir la réalité dans ce gigantesque décor théâtral mis en place par les autorités marocaines au Sahara Occidental, il faut chercher, lever le voile des apparences, ouvrir la porte de ces cages dorées, arriver au bon moment, ne pas s'imposer, mériter la confiance qu'il faut se faire accorder, écouter la plainte du prisonnier. Alors on comprendra la difficulté du travail de l'O.N.U., dont les membres sont venus, sur place, afin de découvrir le fin mot de l'affaire. Les membres de la Minurso sont arrivés sur le terrain de façon tout à fait officielle, ce qui permet aux autorités marocaines de prévoir le nécessaire à leur encadrement. Les autorités se sont mises à la disposition de L'O.N.U. d'une façon bien particulière: les fonctionnaires marocains destinés au service de la Minurso, dépassent largement les bornes de la servitude pour devenir, au besoin, des conseillers dont l'impartialité peut être mise en doute.

C'est ainsi qu'ils orientent les observateurs sur ces campements qui ont fleuri un peu partout autour des grands centres urbains du Sahara: cent vingt mille faux sahraouis au total détournent, depuis plus d'un an, l'attention des membres de la Minurso, de la vraie population saharienne qui se cache. En effet, qui est assez fou parmi les sahraouis, pour tenter d'approcher l'un des observateurs étrangers? Son sort serait vite réglé par la police marocaine... Quel sahraoui est assez inconscient pour répondre aux questions de l'enquêteur venu le trouver chez lui? Le mot d'ordre est passé: attention! Un observateur de l'O.N.U. n'est jamais seul...

Que font-ils alors tout ces sahraouis? Vont-ils laisser la chance passer sans rien tenter? Allez savoir... Quand le drapeau de l'organisation internationale se lèvera sur le Sahara Occidental, il va s'en passer des choses! Pour l'instant il faut attendre, voir la tournure que va prendre cette affaire qui ignore, pour le moment ce que sont les droits de l'homme et des peuples...

S. F.

AU SAHARA OCCIDENTAL

Progressant vers le Sud, le long du littoral atlantique africain, du Maroc au Sénégal, on a traversé le Sahara Occidental. Ce qu'on a vu et entendu de la Saguiet el Hamra au Rio de Oro, de Tan Tan à Dakhla, nous a indigné.

L'indignation est à la fois le fait de la surprise et de la colère. Les médias français sont avares en informations concernant l'ex-Sahara Espagnol dénommé aujourd'hui Sahara Marocain, aussi quand on se rend sur place (l'oeil ouvert et l'oreille tendue) il nous faut tomber des nues. Quant à la colère... c'est la moindre des compassions que l'on peut accorder à un peuple qui souffre, parmi tant d'autres, depuis que l'occident met en sens dessus-dessous les affaires des continents d'orient. C'est la moindre des réactions que l'on peut avoir quand, ayant franchi l'obstacle policier du Maroc, on découvre enfin ce que masque l'acharnement à encadrer, contrôler, diriger, empêcher, questionner les touristes qui dépassent l'Anti-Atlas, franchissent en direction du Sud la ligne en pointillé qui masque la frontière de l'ancienne possession espagnole.

Si nous sommes toujours sous l'égide du Maroc, le paysage, lui, change brusquement, et l'on se soumet à un second absolutisme, celui du minéral. Seuls quelques éléments subversifs, arbustes qui font la joie des chameaux, mouchètent la peau sèche et dorée de la Saguiet el Hamra. L'air sent l'Atlantique d'une des zones les plus poissonneuses du monde.

Au loin, un cube de béton, blanchi à la chaux, abrite les premiers contacts que l'on aura en terre saharienne. Un panneau l'annonce: "Halte contrôle! Gendarmerie Royale." On n'a pas fini d'en voir; ils encadrent chaque ville du Sahara Occupé et se doublent souvent du contrôle de la police.

Le touriste, au même titre que l'autochtone - exemple démocratique rare en territoire marocain est donc invité à s'y arrêter pour un entretien plus au moins long selon que le pauvre bougre de gendarme s'ennuie un peu ou beaucoup, selon que le touriste a l'air curieux et entreprenant ou non. Les questions posées au touriste visent en général à distinguer le vacancier du journaliste - phobie des autorités. S'il apparait que le touriste est vraiment un touriste, alors ce sera l'occasion pour l'être esseulé qui attend la relève en sirotant du thé, sinon de discuter du temps qu'il fait là-haut, du moins de se distraire. Aussi le voyageur est-il accueilli dans la moiteur du poste comme une bouffée d'air frais le serait, et le verbiage de monsieur l'agent tente de l'enrober d'un anesthésiant édulcoré contre le soupçon qu'il se passe ici des choses pas claires depuis presque vingt ans.

Seulement elles éveillent notre attention, ces villes du sud qui s'étendent à la va vite et désolent le vieil homme bleu. Des quartiers à peine tracés sont déjà équipés de lampadaires, le béton gris des maisons neuves cache mal son armature rouillée, les parpaings à peine assemblés ouvrent la voie aux courants d'air: c'est un amas d'édifices mort-nés. Villes léguées par l'Espagne, villes fantômes au murs criblés d'impacts de balles, villes du Maroc, théâtres de carton-pâte. Au dessus du bleu azur des portes de tôle, une multitude d'étoiles vertes sur fonds sanguinolents claquent, flottent ou s'affaissent, selon les caprices d'un vent intraitable qui disperse les ordures des sédentaires à des kilomètres à la ronde. Que font ils ici ces hommes que l'on rencontre dans la poussière des rues? Commerçants, artisans, flics ou militaires, tous n'ont qu'en bouche les noms des lieux d'une autre terre - Tanger, Rabat, Casablanca, Agadir, Fès, Meknès, Marrakesh, Essaouira - où coulent des sources et qu'ombragent les palmeraies... La plupart sont orphelins, séparés de leur famille par l'espace, dans un pays qui ressemble très peu à leur campagne natale malgré la virtuosité des chirurgiens qui s'efforcent de donner au Sahara une physionomie marocaine. De ces regards brûlants perce la nostalgie qui s'épanche d'autant mieux que les loisirs manquent pour ces marocains mal au désert.

Les autorités ont favorisé le déplacement des populations vers le sud. Certains ont trouvé à leur exil une contrepartie financière, d'autres y ont été forcés parceque leur situation rendait possible l'exercice d'un chantage, ou bien il sont simplement venus, attirés par les avantages d'une zone franche...

Aussi, ces dernières décennies, les grandes villes ont connu un essor démographique considérable, elles témoignent maintenant de la présence d'une petite, moyenne, et haute bourgeoisie; l'immobilier a suivi ce grand mouvement, développant, ici et là, des quartiers résidentiels d'un luxe époustouflant. La couronne a fait des frais: aéroports ultra-modernes, hôtels princiers, palais des congrès, hôpitaux, stades... Les noms des institutions sociales font redescendre les rêveurs de leurs nuages, on ne peut oublier qui commande ici: "Lycée Hassan II, Hôpital Mohamed V...". Malgré la présence d'une architecture typique - suggérée par les espagnols- la région se forge peu à peu le profil d'une province marocaine. Mais elle est bien fragile cette nouvelle peau, et dérisoire pour le vieil homme bleu, elle est sans signification, comme les autres qu'il a vu s'installer, durcir, craquer et partir. Les sahraouis qu'on a pu rencontrer regrettent le temps où, dans le désert, ne poussaient que les khaïmas - tentes - seules quelques constructions en dur pointaient ici et là (fruit d'un apport extérieur pour la plupart). Car la ville n'est pas bénéfique pour qui est nomade depuis des générations, les anciens souffrent maintenant de problèmes visuels dont la cause est vraisemblablement l'inadéquation de leur morphologie à la vie sédentaire (leur vision étant calée sur l'infini, les monades amenés à suivre cette ruée vers la ville souffrent de ce que les obstacles arrêtent constamment leur regard).

Autre leg chérifien au Sahara Occidental: un effectif militaire immense. Des quartiers entiers de toutes les villes sahariennes sont consacrés au logement des militaires en sus des casernes et zones stratégiques dont ils ont le monopole. D'autres pâtés de maisons sont destinés aux prostituées, repos du guerrier au Sahara depuis la venue des espagnols. Mais c'est vers le front -zones proches du mur, fait de sables, barbelés, radars et mines, qui encercle le Sahara utile, occupé par le Maroc- que l'essentiel de cet effectif est distribué.

A Dakhla, par exemple, les civils sont noyés dans la masse des militaires tant cette dernière est disproportionnée (or il ne faut pas oublier de soustraire du nombre des civils la part énorme des forces de l'ordre -officielles et officieuses- qui le compose). Au sud de Dakhla, le voyageur ne trouvera plus guère que des militaires; seules quelques khaïmas osent occuper le désert encore truffé des mines de la guerre contre le Polisario. On doit savoir

côté, le pouvoir a essayé de détourner les masses de leur amère réalité, réalité qui s'est empirée du fait de la sécheresse, par la lenterur des consultations pour la réforme de la constitution et les conditions des élections, comme il s'efforce de gagner du temps en prolongeant la période électorale jusqu'à la fin de l'année, de telle sorte que la rentrée sociale se passe dans de bonnes conditions.

Mais les masses qui ont subi plus de trente ans de tyrannie de Hassan II et qui se sont dégoûtées de ses promesses mielleuses et mensongères, ne donnaient aucun intérêt à ce remue-ménage, démontrant leur parfaite connaissance de la nature des promesses et du jeu de Hassan II, mieux que les partis de l'opposition parlementaire qui s'engagent dans des consultations erronées et absurdes.

Ainsi, en même temps que les masses populaires exprimaient leur prise de conscience et leur refus de cette "nouvelle/ancienne" comédie par leur boycott des inscriptions sur les listes électorales et par leur boycott important du référendum et des élections municipales, et ce malgré les incitations et les intimidations, les forces réformistes se sont rangées derrière le mirage de la "probité" des élections, et celui des quotas octroyés, et ont "milité" pour convaincre ces mêmes masses de l'utilité de la participation dans le jeu, rendant par là des services énormes au pouvoir et essayant de sauver son processus électoral factice de l'effondrement. Le pouvoir absolu et makhzénien s'inqiète chaque fois que la socité franchit un pas dans son organisation pour affronter la persécution et la contrainte, mais il n'est plus en mesure d'arrêter par la seule répression la marche vers la construction de la société civile. C'est pour cela qu'il doit recourir à la ruse et pratiquer la politique de diviser pour régner; cette politique est facilitée par les forces réformistes qui sont assoifées de participation aux institutions officielles et semi-officielles créées par le pouvoir. Ces forces ont elles-mêmes peur de toutes formes d'organisation indépendante créée par les masses populaires. Ainsi, elles n'ont pas hésité à participer au Conseil Consultatif pour les droits de l'homme bien que sa fonction principale soit d'escamoter la réalité sur la répression et les droits de l'homme, de discréditer les luttes des associations marocaines des droits de l'homme, d'affronter l'opinion démocratique occidentale qui sympathise avec les victimes des violations des droits de l'homme dans notre pays et les organisations internationales humanitaires et de défense des droits de l'homme.

C'est ce qui arrive actuellement, car les secteurs des femmes de ces partis ont tout de suite appliqué la volonté de Hassan II, créant par la suite une situation confuse au sein du conseil de coordination nationale (des organisations de femmes) pour changer le Code du Statut personnel (Moudawana). Le fait que le pouvoir veuille bien ouvrir la discussion avec les syndicats sur le dossier social montre l'ampleur de sa crainte de la situation sociale qui dépasse toute imagination, et cette crainte est partagée par les forces réformistes bureaucratiques au sein de l'Union Marocaine du Travail (U.M.T.) qui craint comme lui les explosions sociales. Cette discussion aura le même sort que ses précédentes, c'est une manoeuvre pour gagner du temps et ainsi il aide ces forces à contenir ces luttes en attendant les résultats de ces discussions, qui ne sont qu'illusions.

Enfin, devant l'évolution des mouvements pour la culture et la langue amazigh, devant la colère qui touche les zones marginalisées (les protestations, les marches et les révoltes que connaissent de temps en temps certaines petites villes comme récemment la ville de Assa), le pouvoir s'est emparé du phénomène de régionalisation pour l'engloutir, semer la division et incorporer les élites locales dans son système et son jeu politique. La régionalisation sous un régime autocratique est un leurre, car le pouvoir, tout le pouvoir, est entre les mains d'une seule personne, Hassan II.

L'expérience de plus de trente ans appuyée par les évolutions récentes démontre bien que le pouvoir makhzénien autocratique absolu ne changera jamais sa nature profonde et que tous ceux qui ont joué gros à parier sur sa démocratie et sur une monrchie parlementaire sous le règne de Hassan II sont des rêveurs. Il n'y a que la lutte pour renverser le tyran. Tout marchandage avec lui tourne à son profit et contre les intérêts du peuple marocain et de ses forces militantes.

Abdellatif El Bekkali.

Novembre 1992

Revue il Al Amam

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE
DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
CCP 13025 17 K Paris

Commission Paritaire n° 73737
Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

SOUTENEZ

VOTRE REVUE

IL AL AMAM

SOUTENEZ

SON ACTION

POUR

UN MAROC

DEMOCRATIQUE

LA POLITIQUE DU REGIME MONARCHIQUE ABSOLU DES DERNIERES ANNEES

Lors des dernières années, le pouvoir autocratique et makhzénien au Maroc s'est trouvé face à de multiples défis que nous pouvons résumer comme suit:

- la montée du mécontentement populaire et la perte de sa légitimité parmi les plus larges couches du peuple. Ce mécontentement qui a touché la petite et moyenne bourgeoisie s'est concrétisé dans de multiples luttes et révoltes populaires;

- sa nature répressive, dictatoriale et sanguinaire s'est démasquée, ses prétendues institutions démocratiques ont perdu toute crédibilité, même parmi ses amis à l'étranger. Ces institutions étaient déjà l'objet de la risée du peuple marocain, accentuée par la mise à nu de l'extrême pourriture de son appareil d'Etat du fait de la corruption, du favoritisme, des abus de pouvoir et du pillage de la richesse de la nation;

- le recours de l'impérialisme à la contrainte, sous la pression de l'opinion démocratique occidentale, pour amener le pouvoir marocain à quelques réformes politiques lui permettant de préserver ses intérêts stratégiques;

- l'émergence de mouvements issus de la société civile défendant les droits de l'homme en général et ceux de la femme en particulier, les droits de la langue et de la ciulture amazigh, le droit au travail; ces mouvements militent aussi contre la marginalisation que subissent les régions n'appartenant pas au "Maroc utile";

- le refus des forces de l'opposition parlementaire de reconduire l'ainsi-nommée "unanimité nationale"; ces forces ont demandé des réformes constitutionnelles, la démocratie et des solutions aux problèmes brûlants comme le chômage et les violations des droits de l'homme.

Le pouvoir makhzénien autocratique s'efforce comme d'habitude de se maintenir par plus de répression, de complot, de promesses et quelques concessions marginales.

Ainsi,il a essentiellement utilisé la répression comme réponse aux revendications des masses populaires et de leurs luttes, car sa nature comme pouvoir makhzénien, parasitaire, centré sur le pillage, ne lui permet pas d'y répondre favorablement.

Quant à son attitude vis-à-vis des pressions de l'impérialisme pour les affaires qui préoccupent l'opinion publique occidentale (l'affaire de la famille Oufkir, Tazmamart, le groupe de détenus politiques du procès de janvier-février 1977 à Casablanca, le groupe de détenus politiques grévistes de la faim à l'Hopital Averroës) ou pour satisfaire ses beoins économiques, cette attitude est toujours positive. Alors que vis-à-vis de l'exigence de la réforme politique, sa réponse s'est faite trop attendre et ne répond pas aux bases minimales voulues par ce même impérialisme. Ainsi, il a proposé puis imposé sa révision de la constitution. Notons que l'intérêt premier de l'impérialisme dans cette affaire, c'est que cet Etat marocain perdure ainsi que le respect de ses institutions (l'armée, la police, et l'administration) pour maintenir la domination du Maroc par l'ordre impérialiste international. C'est pour cela que l'impérialisme préfère des régimes politiques qui acceptent ses règles du jeu et qui permettent aux forces politiques les acceptant auusi de participoer activement dans la vie politique, alors que Hassan II préfère garder tous les pouvoirs entre ses mains, ce qui fait de son gouvernement et de son parlement de simples appareils décoratifs.

Le processus des élections, depuis l'inscription sur les listes électorales jusqu'au vote, et les résultats, ont montré qu'il n'y a aucun changement dans l'attitude du pouvoir par rapport à la démocratie.

Mais même si ces "réformes" ne répondaient pas au minimu garantissant la préservation des intérêts stratégiques de l'impérialisme, cela ne veut pas dire que les contradictions entre l'impérialisme et le régime marocain vont obligatoirement s'intensifier, sauf si le pays connaît une fois encore une poussée des luttes populaires. Mais, de toute façon, on ne peut pas miser sur ce genre de contradictions. En revanche, ce que doivent faire les forces militantes, c'est agir sur ces contradictions par l'accentuation de la lutte des classes.

Le pouvoir a montré sa fourberie, sa malignité et sa connaissance profonde de la nature et des points faibles des forces réformistes par ses manoeuvres lors du combat autour des réformes de la constitution et des conditions de la probité des élections. En les consultant, il les a poussées à participer à son jeu et ainsi elles l'ont accrédité sans qu'il prenne en considération leurs propositions, alors qu'elles ont arrêté toutes les luttes sociales, ont imposé la "paix sociale" et l'ont soulagé de la crise dans laquelle il pateaugeait.

Le pouvoir avait deux attitudes vis-à-vis des forces politiques de l'opposition, la répression contre les tendances militantes et le patelinage envers les tendances droitières.

Mais la vérité amère qu'il faut reconnaître avec toute franchise, c'est que la répression et le patelinage ont eu un effet néfaste pas seulement sur les tendances droitières, amis aussi sur les tendances militantes qui se sont résignées : la position de Noubir Amaoui pendant et après son procès illustre ce propos. La réponse des tendances droitières était la constitution d'un Bloc Démocratique dont les événements ont montré qu'il était inerte et de surcroît non démocratique. Ce Bloc était constitué par ces tendances essentiellement pour créer une attitude d'expectative au sein des masses pour masquer leur vraie politique qui est la "paix sociale" et pour faire passer leur ^projet opportuniste et électoraliste. De son

OUVRONS LE DEBAT

Ce numéro 4 de notre revue IL AL AMAM coïncide avec la fin d'une phase de lutte politique au Maroc dont l'ouverture nous avait incités à lancer cette revue "sur des chapeaux de roue".

Nous l'écrivions dans l'éditorial du premier numéro: "Au moment précis où la lutte pour l'Etat de Droit au Maroc connaît une nouvelle ampleur et une exigence accrue, alors que les luttes ouvrières se développent et s'organisent davantage, la tyrannie makhzénienne qui pèse sur la Maroc se lance dans une grande opération médiatique pour redorer sa face ensanglantée par tant de crimes contre le peuple marocain et contre les droits de l'homme."

Huit mois plus tard, si les dirigeants de la France et de l'Espagne peuvent se permettre de chanter les louanges de Hassan II, pour les premiers, et de s'engager dans une collaboration étroite et ouverte avec la police marocaine pour les seconds, si finalement ils ont pu faire passer au Parlement Européen le protocole d'aide financière au Maroc, l'image du bourreau de Tazmamart n'en est pas redorée pour autant. En témoigne la gifle qu'il a reçue pour le projet de message à la Sorbonne.

Au plan intérieur, qui reste décisif, les directions des partis de l'opposition parlementaire, à l'exception de l'Organisation de l'Action Démocratique et Populaire, ont fini par opter, contre la volonté de leurs militants, pour la soumission au régime makhzénien; mais cela ne rend que plus vrai ce que nous écrivions dans l'éditorial du n°2: " sous la surface de cette opposition légale traditionnelle, sont en train de mûrir les fondements d'une recomposition de fait de la gauche marocaine sous l'impulsion d'une gauche radicale en gestation avec le courant radical de Noubir Amaoui au sein de l'U.S.F.P., le Parti de l'Avant-Garde Démocratique et Socialiste, et l'Organisation Ila Al Amam." J'aurais dû y ajouter le courant de militants groupés autour du journal "Le Citoyen" ou des publications similaires et d'autres courants de démocrates radicaux. Pourra-t-on y rajouter l'O.A.D.P.? Je le souhaite de tout coeur en ces jours où nous pleurons ensemble la disparition tragique d'Abdeslam Moudden.

Toujours est-il que cette phase s'achève. Hassan II n'a pu vraiment réussir son opération, mais les forces radicales n'ont pas été assez fortes et assez cohérentes pour emporter la victoire.

Aujourd'hui, il nous faut préparer un combat à plus long terme, celui de la formation cohérente de cette gauche radicale en un large Front de Lutte pour la Démocratie; celui aussi, en parallèle avec une telle formation, de l'organisation de la classe ouvrière et des travailleurs des villes, des mines et des campagnes, conjointement avec l'immense majorité des classes moyennes, en un vaste mouvement de lutte pour arracher le pouvoir du peuple et en finir avec l'Etat-makhzen.

Notre revue ambitionne d'assumer sa place dans ce combat comme elle a pu, malgré ses moyens limités, l'assumer dans la phase qui s'achève.

C'est pourquoi nous avons décidé d'ouvrir à partir de notre prochain numéro un débat qui se veut le plus ouvert et le plus large qui soit sur tous les problèmes et sur toutes les problématiques que pose un tel objectif.

Le ferme volonté de notre revue est de ne reculer devant aucune question, devant aucun questionnement.

J'ajoute que cela implique également la réflexion sur l'ensemble des problèmes idéologiques et théoriques liés à l'objectif du changement politique et social radical qu'exige la situation de notre pays et de notre peuple.

La liste qui suit n'est pas limitative:

- Quel peut être le processus de lutte qui permettra au peuple marocain d'imposer une Constitution véritablement démocratique qui soit effectivement l'expression de sa volonté librement exprimée et comment pourra être élaborée une telle Constitution ?

- Que pourra être le contenu d'une telle Constitution ?

- Quel peut être dans ce processus de lutte le rôle plus particulier des organisations de travailleurs et la jonction entre la lutte sociale animée par les syndicats et la lutte politique démocratique ?

- La phase actuelle de lutte pour imposer une telle Constitution et mettre fin à l'Etat-makhzen pourra-t-elle se développer jusqu'à son terme dans le cadre de la monarchie marocaine ? Où se situent les limites d'un tel cadre, comment et à quel stade conviendra-t-il de les dépasser dans la lutte pour une République Démocratique ?

- Quel devrait être le contenu politique et social d'une telle République ?

- Comment et sur quelles bases peut se nouer un dialogue et, à un stade plus avancé, une action commune entre ces forces démocratiques radicales et les courants islamistes marocains ?

- Comment et sur quelles bases doit être intégrée la question berbère tant dans la phase actuelle de lutte démocratique que dans l'objectif stratégique d'une République Démocratique marocaine ?

- Comment et sur quelles bases doit être intégrée la lutte pour la libération de la femme marocaine à l'une et l'autre de ces phases de lutte pour la libération de notre pays et de notre peuple ?

- Comment le combat des forces démocratiques radicales au Maroc se relie-t-il au combat démocratique et de libération dans l'ensemble du Maghreb et au combat national arabe ?

- Quels peuvent être les fondements idéologiques et théoriques du combat des forces démocratiques radicales ? En particulier, quelle place doit, ou peut, y assumer le marxisme comme méthodologie de la dynamique sociale et les apports des principaux dirigeants révolutionnaires de ce siècle se réclamant du marxisme ?

- Comment et sur quelles bases le combat pour la démocratie au Maroc et au Maghreb se relie-t-il au combat pour le progrès des peuples d'Europe et, plus généralement, des peuples du monde ?

Notre revue invite tous les militants marocains à participer à ce débat sous la forme qui conviendra le mieux à chacun. Nous serons heureux également d'avoir les points de vue de l'ensemble des lecteurs de la revue sans distinction de nationalité.

Malgré nos moyens limités, nous nous efforcerons de publier, en les respectant, toutes ces contributions et nous en remercions d'avance nos lecteurs.

Abraham SERFATY

Le 10 Novembre 1992.

REVUE DE GAUCHE MAROCAINE

IL AL AMAM

Corruption, arbitraire, misère.

Il n'y a pas si longtemps la parole de ceux qui dénonçaient par ces mots le royaume de Hassan II était étouffée. Etouffée par la répression et la peur à l'intérieur du royaume et tout aussi efficacement, mais plus insidieusement, par l'indifférence à l'extérieur.

Ces temps ont changé.

A l'extérieur, cahcun sait dorénavant les crimes méthodiques perpétrés par Hassan II contre son peupl et les droits de l'homme.

Au Maroc même, le Roi a été contraint de libérer ceux des emmurés-vivants qui ont survécu--un sur deux y est enterré-- au bagne de Tazmamart. Les prisonniers politiques les plus connus de Kénitra ont été relâchés. La tyrannie ne s'est certes pas métamorphosée. D'autres prisonniers d'opinion croupissent toujours dans les "jardins secrets" du roi. Le secrétaire général de la Confédération Démocratique du Travail, Noubir Amaoui, est emprisonné pour deux ans pour délit d'opinion.Un des survivants de Tazmamart reste emprisonné à Kénitra. Ahmed Khyari est depuis plus de vingt ans dans cette mêm prison. On ignore toujours le sort de certains disparus. L'arrogante opulence de la monarchie demeure de même que les bidonvilles aux portes des principales cités. Mais un précédent a été créé, un recul a été imposé à un système dont l'un des fondements est justement de n'autoriser aucune remise en cause durable à son encontre.

Les résultats du référendum du 4 septembre 1992 sur la Constitution (plus de 97% de participation..et plus de 99% de oui) témoignent de ce point de vue du mépris du régime pour tout un peuple. Ils confirment surtout l'urgence d'une authentique transition démocratique mettant fin au système makhzénien moyenâgeux qui domine encore aujourd'hui au Maroc(le "makhzen" désigne au Maroc le pouvoir de type féodal des dynasties pré-coloniales).

C'est dans ce contexte qu'est publiée depuis plusieurs mois la revue *IL AL AMAM* qui se définie comme une "revue de gauche marocaine".

Cette revue ne saurait bien entendu se substituer aux indispensables publications de défense des droirs de l'homme au Maroc. Elle vise à populariser les actions de la gauche marocaine et à être un cadre de débat et de réflexion politique pour un changement démocratique et social radical au Maroc.

Elle comprend parmi ses rédacteurs Abraham Serfaty -emprisonné durant 17 ans puis banni et expulsé sur la France en septembre 1991-- et bénéficie d'ores et déjà d'un comité de soutien comprenant Marie-Christine Aulas: Directeur de la publication, Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi et Jean-Pierre Kahane.

Non autorisée au Maroc, cette revue ne peut être durablement publiée sans un large soutien d'hommes et de femmes qui, sans nécessairement partager toutes les opinions émises dans la revue, sont soucieux que ces opinions puissent tout simplement être publiées.

Pour que cette revue ne soit pas rapidement étouffée par des limites financières, nous sollicitons aujourd'hui votre soutien, que ce soit sous formes de contributions de soutien ou d'abonnements de soutien.

Merci et à bientôt nous l'espérons.

Montreuil, le 12 Novembre 1992.

Formules de soutien:

Contribution de soutien

200 francs, 500 francs ou plus.

Abonnement de soutien

200 francs ou plus.

الأمام إلى الأمام إلى الأما

Il Al Amam

N° 4
Novembre 1992

15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lires - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

OUVRONS LE DEBAT

LA POLITIQUE
DU REGIME MONARCHIQUE ABSOLU
AU MAROC

Enquête

AU SAHARA OCCIDENTAL

Monsieur Bérégovoy chez son ami le roi

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Commission Paritaire n° 73737
Directeur de publication: Marie-Christine AULAS